الأخبار
al-akhbar

الجمعة 18 أيلول 2026
العدد 5878 السنة الحادية والعشرون
Vendredi 18 Septembre 2026 no 5878 21ème année
www.al-akhbar.com
16 صفحة
100000 ليرة

ماوراء الصورة 14

«استهداف» مكّة
الرياض تحتمي بالحرب الدينية

أحوال الناس

إصلاح الصدفة
ضريبة على الشقق الشاغرة
4

اللبنانيون والبنزين
السرفيس ارتفع إلى 400 ألف ليرة
4

تأجيل قرار التعاقد يربك إدارات المدارس الرسمية
6

إرباك في القصر: أدْرِكْنا يا ترامب! 3

اليمن
السعودية تطلب الحوار
8 - 9

مقاتلون من «أنصار الله» أمام حطام طائرة «F-15» سعودية أُسقطت في محافظة مأرب (أ ف ب)

المشهد السياسي

مؤتمر باريس أمام اختبار الجنوب

المنطقة الأمنية: ورقة تفاوض أم عقيدة إسرائيلية جديدة؟

حمزة الخنسا

صحيح أن مؤتمر باريس لبحث دعم الجيش اللبناني واليوم التالي لـ«اليونيفل»، ليس جزءاً رسمياً من مفاوضات السلطة اللبنانية مع العدو الإسرائيلي التي ترعاها الولايات المتحدة، لكنه يقع في صلب المعادلة التي تحاول تل أبيب تكريسها لمرحلة ما بعد الحرب، والتي تتلخّص باستمرار الاحتلال حتى يتم نزع سلاح حزب الله، مع وضع الجيش اللبناني تحت ضغط المطالبة بإثبات قدرته على الإمساك بالأرض، في ظل وجود قوة دولية لا تعتبرها إسرائيل بديلاً من الاثنين ولا ضمانة أمنية كافية بذاتها.

وكانت وزارة الخارجية الفرنسية قد حدّدت رسمياً ثلاثة أهداف للمؤتمر هي تقييم الوضع الأمني، وسماع احتياجات الجيش وقوى الأمن، وتنسيق الشركاء حول كيفية تعزيز قدراتهما، ما يعني أن اجتماع الأمس لم يكن مؤتمر المانحين النهائي بالمعنى الذي تُعلن فيه الدول عن مبالغ وتعهدات مالية محدّدة، بل كان اجتماعاً تحضيرياً ضمن «مسار العقبة»، والهدف منه تحديد احتياجات الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، والاتفاق على الأولويات، ثم أخذ الدول المشاركة هذه الطلبات إلى عواصمها تمهيداً لمؤتمر دعم المانحين لاحقاً.

«القلق الأكثر إلحاحاً» من وجهة نظر العدو هو الفراغ الذي سينشأ بعد انتهاء مهمة «اليونيفل» نهاية السنة؟ وسط خيارات بديلة بينها قوة متعدّدة الجنسيات خارج مظلة الأمم المتحدة، أو مهمة بقيادة الاتحاد الأوروبي، على أن تتركّز وظيفتها على التدريب والتجهيز وتبادل المعلومات الاستخبارية وتقديم المشورة للجيش اللبناني. هذه الصيغة تلقى جزئياً مع ما تطلبه إسرائيل بأن يصبح الجيش اللبناني الجهة القادرة على تنفيذ الترتيبات الأمنية، وبما ينسجم مع الاتفاق الإطاري الذي أنتجته «الرعاية» الأميركية، والذي يقوم على انسحاب إسرائيلي تدريجي بالتوازي مع انتشار الجيش اللبناني ونزع سلاح حزب الله. إلا أن ما تقوله إسرائيل منذ أسابيع يشي بأن الربط بين هذه العناصر لم يعد آلياً، بل أصبح تعزيز الجيش اللبناني شرطاً ضرورياً للانسحاب، لكنه ليس شرطاً كافياً بعد.

(أ ف ب)

وكان رئيس أركان جيش العدو إيال زامير قال الأربعاء الماضي، إن الجيش اللبناني يحتاج إلى أن «يحسّن بشكل كبير فاعليته على الأرض»، وإن هدف نزع سلاح حزب الله لا يمكن دفعه ضمن «اتفاق مرغوب مع الحكومة اللبنانية» طالما لم يحدث ذلك. وأكّد في الوقت نفسه أن جيش الاحتلال الإسرائيلي مُصمّم على منع عودة الحزب إلى جنوب الليطاني وإعادة بناء قدراته العسكرية. وكان سبقه الى الموقف بنيامين نتنياهو نفسه ووزير حربه يسرائيل كاتس بالقول إن عملية علي الطاهر أكملت «ترسيخ المنطقة الأمنية في جنوب لبنان»، وإن جيش الاحتلال سيبقى فيها لمنع حزب الله من إعادة بناء قدراته. ولاحقاً، رفع كاتس السقف، مُعلناً أن إسرائيل لن تنسحب أو تعيد انتشار قواتها قبل نزع سلاح حزب الله «في لبنان كله»، لا جنوب الليطاني فحسب. وهو ما يوسّع عملياً الشرط الإسرائيلي من مهمة أمنية مرتبطة بالمنطقة الحدودية إلى ملف داخلي لبناني شامل، ويترك من دون جواب واضح السؤال عن المعيار الذي ستعتبر إسرائيل عنده أن نزع السلاح قد تحقّق بالقدر الذي يسمح بالانسحاب.

من هنا يمكن قراءة مؤتمر باريس كاختبار مباشر لأحد المبرّرات التي تقدّمها إسرائيل لبقاء احتلالها في الجنوب. فإذا كان الجيش اللبناني، بحسب تل أبيب، غير قادر بعد على منع عودة حزب الله، فإن المؤتمر يحاول توفير المال والسلاح والتدريب والاستخبارات التي يُفترض أن ترفع هذه القدرة. وإذا كانت إسرائيل تشكك منذ سنوات في قدرة «اليونيفل» على تنفيذ القرار 1701، فإن الصيغ التي يُحكى أمس لا تهدف، مبدئياً، إلى إنشاء «يونيفل 2»، بل إلى بناء آلية دولية داعمة للجيش اللبناني.

وهذا التفصيل يتناسب مع الموقف الإسرائيلي المُعلن من القوة الدولية. ففي عرض رسمي لموقفها من الحرب في لبنان، تقول الخارجية الإسرائيلية إن إسرائيل «لن تعهد بأمنها إلى قوات أجنبية»، وتستشهد بتجربة «اليونيفل» لتبرير هذا الموقف. كما أن إسرائيل والولايات المتحدة لم تعلنا تأييد طلب لبنان وفرنسا تمديد مهمة «اليونيفل»، في وقت يناقش فيه الأوروبيون بدائل لما بعد نهاية المهمة.

وعليه، فإن البديل الدولي الذي قد لا تعارضه إسرائيل ليس قوة تفصل بينها وبين لبنان ثم تطلب منها الانسحاب، بل صيغة تساعد الجيش اللبناني على تنفيذ المهمة الأمنية فيما تحتفظ هي بحرية تقييم نتائجها. وهنا تكمن العقدة، إذ مَن يقرر أن الجيش اللبناني أصبح «فاعلاً بما يكفي»، ومن يحدّد أن حزب الله نُزع سلاحه بالقدر المطلوب؟

هذا التناقض يتوضّح أكثر مع التحوّل في العقيدة العسكرية للعدو، حيث يعتبر جيش العدو السيطرة داخل لبنان جزء من مفهوم دفاعي جديد يقوم على منع التهديد قبل وصوله إلى الحدود. وتلة علي الطاهر، الواقعة على نحو 15 كيلومتراً من الحدود، أصبحت نموذجاً لهذا المنطق بعدما أعلنت إسرائيل «السيطرة العملياتية» عليها ثم ربط نتنياهو وكاتس العملية بتثبيت «المنطقة الأمنية». وهذا يقود الى استنتاج واقعي مفاده أن مؤتمر باريس يتحرك - شاء المشاركون فيه أم لا - في قلب المعضلة التي صنعتها إسرائيل ورمتها في حضن السلطة اللبنانية، باشتراطها استعادة الدولة لسلطتها في الجنوب قبل أن تنسحب منه.

> يمكن قراءة مؤتمر باريس كاختبار مباشر لأحد المبرّرات التي تقدّمها إسرائيل لبقاء احتلالها في الجنوب

ويقول المقرّبون من الرئيس عون إن أهمية المؤتمر الحقيقية تظهر إذا تحوّلت مُقرّراته إلى برنامج ملموس لرفع قدرات الجيش وانتشاره، وإذا أمكن إنشاء آلية دولية موثوقة لما بعد «اليونيفل». وعندها، يعتبرون أن الاختبار ينتقل من بيروت إلى تل أبيب. فإذا تحسّنت قدرة الجيش، وتقدّم ملف السلاح، ولم تعد حجة «الفراغ» قائمة، يصبح السؤال أكثر مُحرجاً لإسرائيل عمّا إذا «المنطقة الأمنية» ورقة تفاوضية يُفترض أن تنتهي عند تحقّق الشروط، أم أنها تحوّلت إلى مُكوّن دائم في العقيدة الأمنية الإسرائيلية الجديدة.

باريس: عون يطالب بشراكة دولية طويلة الأمد

بحثت جولة اجتماعات «مسار العقبة» التي عُقدت في باريس أمس، أولويات الجيش وقوى الأمن، والتحدّيات العملانية التي تواجههما، والآليات الدعم الدولي بما يتناسب مع الاحتياجات التي تحدّدها المؤسسات اللبنانية. كما تناول المجتمعون ترتيبات المرحلة المقبلة في الجنوب، في ظل قرب انتهاء ولاية قوات الأمم المتحدة المؤقّتة في لبنان «اليونيفل» نهاية العام، والحاجة إلى تجنّب أي فراغ أمني خلال مرحلة انتقال مسؤوليات كبرى إلى الجيش اللبناني.

وكانت الرئاسة الفرنسية قد حدّدت للاجتماع هدفاً عملياً يتمثّل في توضيح خطة انتشار الجيش، وسياقها العملاني، ومعايير تنفيذها وآلياتها، تمهيداً لتوفير دعم دولي «قوي وعملي» عبر التمويل والتجهيز والتدريب. لكن لم يُعلن في نهاية اجتماع الأمس عن حزمة مالية جديدة أو أرقام محدّدة للمساعدات، فيما يُفترض أن يشكّل الاجتماع قاعدة للتحضير لمؤتمر دولي موسّع لدعم الجيش وقوى الأمن.

وفي كلمته، دعا الرئيس جوزيف عون إلى الانتقال «من الانتظار إلى اتخاذ القرار»، مطالباً بالاتفاق على خريطة طريق للمؤتمر الدولي الأساسي، إلى جانب جدول زمني واضح لانعقاده. وشدّد على أن لبنان لا يريد مساعدات مؤقّتة أو متفرّقة، بل شراكة طويلة الأمد والتزامات واضحة ومُستدامة تتيح للمؤسسات العسكرية والأمنية بناء قدراتها بدلاً من معالجة احتياجاتها من أزمة إلى أخرى.

وقال عون إن الجيش اللبناني، إذا زُوّد بالقدرات المطلوبة، قادر على تحقيق أضعاف ما ينجزه حالياً، مؤكداً أن «هذه لحظة لاتخاذ القرار، وليست لحظة للانتظار». كما شدّد على ضرورة أن يعرف كل شريك دولي ماذا يموّل، ولماذا يموّله، وما الذي تحقّق نتيجة هذا الدعم.

وفي الشقّ المتصل بالوضع جنوباً، أكّد عون أن لبنان أوفى بالتزاماته في «اتفاق الإطار» مع إسرائيل، لكنه قال إن استكمال تنفيذ هذه الالتزامات لا يمكن أن يتحقّق في ظل استمرار الاعتداءات الإسرائيلية وبقاء أجزاء من الأراضي اللبنانية تحت الاحتلال.

أمّا في ما يتعلق بـ«اليونيفل»، فحذّر عون من أن التحوّلات المرتقبة في وجود القوات الدولية ودورها في الجنوب ستضع مسؤوليات أكبر وأكثر تعقيداً على الجيش، مؤكداً ضرورة تنظيم هذه المرحلة والتخطيط لها بعناية، «وألّا تؤدّي إلى فراغ أمني». كما طرح، قبل الاجتماع، فكرة استمرار وجود دولي في الجنوب خلال المرحلة الانتقالية إلى حين يصبح الجيش قادراً على تولّي كامل المسؤوليات.

وإلى جانب الدعم العسكري المباشر، دعا عون إلى مقاربة أوسع تقوم على استراتيجية أمنية إقليمية مشتركة في الشرق الأوسط، بالتوازي مع المساعدات المادية واللوجستية للجيش.

(الأخبار)

الحكومة توجّه البحث في اقتراح بعثة أوروبية

في جلسته التي عُقدت يوم أمس، أرجأ مجلس الوزراء البحث في البند الخامس من جدول الأعمال، والذي كان مُخصّصاً لعرض وزارة الخارجية موضوع إنشاء بعثة أوروبية مدنية وعسكرية في لبنان، دورها وفق اقتراح «الخارجية» هو المساهمة في تنفيذ القرار 1701، ومساعدة الحكومة على تعزيز مؤسسات الدولة وتوطيد احتكارها للسلاح. ووفق المُعطيات، أتى ذلك، نتيجة نقاش دار داخل الجلسة، أثاره كلّ من وزير المالية ياسين جابر، ووزيرة البيئة تمارا الزين، وعلى إثره تقرّر التأجيل.

وفي الملفات الإدارية والمالية، أقرّت الحكومة 355 مليون دولار، رواتبَ لموظفي القطاع العام، وللعسكريين. وجرى تعيين نسيب نصر رئيساً لمجلس إدارة «كهرباء لبنان»، مع الإبقاء على كمال حايك في منصب المدير العام. كما عيّن جوسلين جبور أميناً عاماً للمجلس الأعلى للخصخصة، وهيام إسحق رئيسة للمركز التربوي للبحوث والإنماء. وفيما سجّل وزير الصحة ركان ناصر الدين، اعتراضه على التعيينات التي اعتبرها «معلّبة»، وتُطرح في اليوم نفسه»، لم يسجّل أي وزير آخر تحفّظه.

كما أثار ناصر الدين، ملف الأسرى اللبنانيين والمخفيّين قسراً في السجون الإسرائيلية، مشيراً إلى تقرير أعدّته «الهيئة الوطنية اللبنانية لحقوق الإنسان»، وأودعته لدى مجلس الوزراء، والذي نائب رئيس مجلس الوزراء طارق متري، حيث جرى تكليف متري بمتابعة التقرير الذي يُعدّ وثيقة رسمية، مع السفيرة اللبنانية في جنيف، كارولين زيادة، ليكون هذا الموضوع على جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة للمتابعة.

(الأخبار)

المستشار يُعرّي الرئيس
دونالد ترامب... أدركنا!

نشر جان عزيز، مستشار الرئيس جوزيف عون، مقالاً في موقع «Just Security» التابع لمركز رايس للقانون والأمن في جامعة نيويورك، وجاء تحت عنوان «لا تدعوا اتفاق السلام في لبنان يثبت أن حزب الله كان محقاً». المقال لا يمكن اعتباره مجرّد دفاع عن اتفاق الإطار اللبناني–الإسرائيلي أو تحذير من تعثّر تنفيذه. بل فيه اعتراف من عزيز، وبما يمثّل، بأن الاتفاق لم ينتج الآلية التي قُدّمت للرأي العام اللبناني على أنها طريق مضمون نحو الانسحاب الإسرائيلي واستعادة السيادة، وأن نجاحه بات يحتاج إلى تدخل أميركي جديد لتصحيح خلل كان كامناً فيه منذ لحظة توقيعه.

عند إعلان الاتفاق في حزيران، قدّم رئيس الجمهورية الصيغة باعتبارها «الخطوة الأولى» نحو استعادة السيادة الكاملة، لكنّ مقال عزيز يكشف أن هذه السلسلة لم تكن مضمونة أصلاً، لأن كل حلقة فيها خاضعة لتفسير سياسي وأمني إسرائيلي ولقدرة الوسيط الأميركي على فرض استمرار العملية. وهذا هو جوهر المشكلة، لا مجرّد عثرة في التنفيذ. وهو يشير بوضوح إلى أن إسرائيل تشترط، قبل الانسحاب من مناطق إضافية، أن يثبت الجيش اللبناني سيطرته الفعلية على المناطق التي تسلّمها وأن يتحقّق تقدّم في نزع سلاح حزب الله، ثم يضيف بأن ردّ لبنان يقول بأن الجيش لا يستطيع بسط سلطته على أرض لا تزال القوات الإسرائيلية تحتل أجزاء منها. ثم يصف هذه المفارقة بأنها تهدّد «المنطق السياسي للاتفاق كله».

واللافت أن هذا الاعتراض لم يظهر بعد التعثّر فقط. فعند توقيع الصيغة نفسها، كان واضحاً أن لبنان لم يحصل على جدول زمني مُلزم بالانسحاب، فيما ربط الجانب الإسرائيلي بقاء قواته بنزع سلاح حزب الله. وعزيز لا يجد مخرجاً من هذه الدائرة داخل نص الاتفاق ذاته، بل يتجه إلى واشنطن. فيطلب استخدام النفوذ الأميركي لمنع إسرائيل من تحويل الانسحاب إلى «مكافأة مؤجّلة إلى أجل غير مُسمّى». وهذه العبارة وحدها تختصر المأزق.

وهنا يصبح عنوان مقال عزيز بالغ الدلالة، إذ خوفه من أن «يثبت الاتفاق أن حزب الله كان محقاً» لا يتعلق بالحزب وحده، بل بقدرة الدولة على إقناع جمهورها بأن الخيار الدبلوماسي يحقّق نتائج ملموسة. فإذا بقي الاحتلال واستمرت العمليات العسكرية، فيما تحمل الدولة اللبنانية التزامات تتصل بالسلاح وانتشار الجيش، فسوف يستطيع حزب الله أن يقول إن التفاوض لم يؤدّ إلى الانسحاب، وإن السلاح لا يزال يمتلك مبرّره الأمني. عزيز نفسه يحذّر من هذه النتيجة، ويقر بأن نزع السلاح يصبح أكثر صعوبة إذا ظل الاحتلال قائماً.

هذه المرة، يخرج الارباك الى العلن، وثمة صرخة تحرج من القصر الجمهوري: دونالد ترامب..أدركنا!

عزيز: لا تدعوا الاتفاق يثبت صحة وجهة نظر حزب الله

في ما يلي أبرز الفقرات التي وردت في مقال جان عزيز الذي نُشر في 16 أيلول 2026 على الموقع التابع لكلية الحقوق في جامعة نيويورك.

«بعد مرور بالكاد ستة أسابيع على دخول لبنان وإسرائيل في الاتفاق الأكثر أهمية بينهما منذ عقود، بدأت هذه العملية بالفعل في التعثّر، إذ انتهت المحادثات الأخيرة التي جرت في روما بوساطة أميركية دون التوصل إلى اتفاق بشأن توسيع «المناطق التجريبية» التي من المُفترض أن تنسحب منها القوات الإسرائيلية ويتولى الجيش اللبناني السيطرة عليها. وتطالب إسرائيل بأن يُظهر الجيش اللبناني سيطرة فعّالة في المناطق التي جرى تسليمها بالفعل، جنباً إلى جنب مع إحراز تقدّم في نزع سلاح حزب الله، وذلك قبل أن تتخلى عن أراض إضافية. وفي المقابل، يرتكز الموقف اللبناني على أن الجيش لا يمكنه الانتشار الكامل في أراضٍ لا تزال القوات الإسرائيلية تحتلها. وهذا الأمر هو أكثر من مجرّد نزاع حول ترتيب الخطوات؛ إنه تناقض يهدّد المنطق السياسي للاتفاق بأكمله (...)

أهمية زيارة الرئيس جوزيف عون إلى واشنطن لم تكن بسبب مراسمها الاحتفالية، بل لأنها بدت وكأنها تؤسس للدعم السياسي الأميركي المطلوب لجعل الانتقال اللبناني الصعب للغاية أمراً ممكناً. حيث وعد الرئيس ترامب بأن الولايات المتحدة ستساعد لبنان بشكل جوهري، في حين سعى عون إلى الحصول على دعم مستمر للقوات المسلحة وضغطٍ باتجاه انسحاب إسرائيلي كامل. وهذه المقايضة تخضع الآن للاختبار.

لكنّ النية السياسية وحدها لا يمكنها تحقيق هذه النتيجة. فلا يمكن للدولة اللبنانية أن تطلب بمصداقية من المجتمعات المحلية دعم نزع السلاح في وقت لا تزال فيه القوات الإسرائيلية متواجدة على الأراضي اللبنانية والعمليات العسكرية مستمرة من حولها.

وهنا تحديداً يجب أن يبدأ النقاش حول تفكيك سلاح حزب الله.

إن تفكيك السلاح لا يعني مجرد جمع الأسلحة. بل يعني، من الناحية السياسية والعملية، إنهاء الوظيفة الحمائية التي زُعم أن تلك الأسلحة تؤديها. وقد تذرّع حزب الله بأن الدولة لا تستطيع حماية لبنان من إسرائيل أو إجبارها على الانسحاب. وبناءً على ذلك، فإن أي عملية جادّة لإنهاء الدور العسكري لحزب الله يجب أن تتعامل مع هذه الحجة، لا أن تكتفي بمجرّد استنكارها.

إذا كان للدولة اللبنانية أن تستبدل منطق المقاومة المسلّحة، فعليها أن تثبت أن مؤسسات الدولة قادرة على تحقيق النتائج الأمنية التي تزعم المقاومة أنه لا يمكن توفيرها إلا عبر السلاح الذي في يد حزب الله. ويصبح هذا الأمر أصعب بكثير عندما يتم جعل الانسحاب نفسه مشروطاً بإجراء لبناني مُسبق.

وبناءً على ذلك، فإن الترتيب الحالي للخطوات يهدّد بخلق فجٍ يغذّي نفسه بنفسه، إذ تشير إسرائيل إلى سلاح حزب الله كسبب للبقاء، ويشير حزب الله إلى استمرار الوجود الإسرائيلي كسبب للبقاء مُسلّحاً. وبينهما تقف الدولة اللبنانية، التي يُطلب منها تفكيك أحد جانبي هذه المعادلة دون منحها الوسائل لإزالة الجانب الآخر. وإذا استمر هذا الأمر، فإن الاتفاق لن يُضعف سردية المقاومة لدى حزب الله، بل سيمدّها بأدلة جديدة. ويتعيّن على الدولة أن تستبدل ما هو أكثر من مجرّد الأسلحة.

لا يمكن لأي تقييم جادّ لحزب الله أن يتعامل معه فقط كأزمة عسكرية خارجية تغذّيها أطراف ثالثة. فحزب الله أصبح أيضاً متجذّراً داخل المجتمع اللبناني. وطوّر على مدى عقود مؤسسات سياسية، ومنظومات للرعاية الاجتماعية والحماية داخل بيئات كانت الدولة فيها ضعيفة أو غائبة في كثير من الأحيان. وقد دعمه العديد من اللبنانيين — وتحديداً داخل الطائفة الشيعية — بسبب الأيديولوجيا، ولكن أيضاً لأن الحزب وفّر أشكالاً من الأمن والمساعدات التي لم تستطع المؤسسات العامة تقديمها. وبالتالي، فإن أي انتقال جاد بعيداً عن الدور العسكري لحزب الله يجب أن يمنح أنصار الحزب في الطائفة الشيعية الطمأنينة بأن حمايتهم، ومكانتهم السياسية، ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية لن تتقلّص بمجرد أن يصبح سلاح الحزب جزءاً من الدولة.

وقد أقرّ الرئيس عون نفسه بهذا التعقيد. وهذا أحد الأسباب التي تجعل من غير الممكن، وبشكل موثوق، اختزال القضية في مجرد أمر بتسليم السلاح. وبدلاً من ذلك، يحتاج لبنان إلى عملية شاملة لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج. وليس الغرض من ذلك الحفاظ على الاستقلالية العسكرية لحزب الله تحت مُسمّى آخر، بل ضمان أن يؤدّي إنهاء تلك الاستقلالية إلى تقوية الجمهورية بدلاً من إنتاج دورة أخرى من عدم الاستقرار.

يجب أن يتحوّل التزام واشنطن الآن إلى سياسة ملموسة، وهي قطعته خلال زيارة الرئيس عون إلى واشنطن. ولبنان يريد أن تبسط القوات المسلحة اللبنانية سلطة الدولة، ويريد إخضاع الأسلحة للمؤسسات الشرعية. لكن ما يفتقر إليه هو بعض الشروط المادية والسياسية اللازمة لإتمام هذا الانتقال. ويمكن للولايات المتحدة أن توفّر في كلا الأمرين.

إن وعد ترامب بدعم لبنان والقوات المسلحة اللبنانية يجب أن يُترجم الآن إلى مساعدات عسكرية مُستدامة، وتدريب، ودعم مؤسّسي يتناسب مع ما يُطلب من الجيش القيام به. كما لا يمكن فصل المسألة العسكرية عن مسألة إعادة الإعمار. وإذا كان من المتوقع أن تصبح الدولة هي المصدر الرئيسي للسلطة في هذه المجتمعات، فإن المؤسسات التي يتعامل المواطنون من خلالها مع تلك الدولة يجب أن تكون فاعلة. وهذا يتطلب تمويلاً لإعادة الإعمار. هذه ليست قضايا إنمائية ثانوية مُلحقة باتفاق أمني، بل إنها تحدّد ما إذا كان نقل السلطة بعيداً عن حركة مسلحة يمكن أن يدوم. وبناءً على ذلك، فإن الدعم الأميركي للجيش اللبناني ليس سوى مُكوّن واحد من الالتزام الذي قطعته واشنطن في تموز/يوليو.

لا يمكن السماح لإسرائيل بتحويل الانسحاب إلى مكافأة مؤجّلة إلى أجل غير مسمى مقابل الأداء اللبناني. فالجيش اللبناني يحتاج إلى الوصول إلى الأراضي المطلوب منه السيطرة عليها، والحكومة اللبنانية بحاجة إلى أن تُثبت لسكانها أن اختيار سلطة الدولة ينتج سيادة حقيقية. لقد ساعدت واشنطن في صياغة الاتفاق لتحديداً لأن أياً من الطرفين لم يكن قادراً على حل مشكلة ترتيب الخطوات هذه بمفرده. وبالتالي، لا يمكن أن ينتهي دورها بمجرّد التوقيع على الإطار العام.

إن المأزق الحالي خطير للغاية، ولا سيما أن لبنان يحاول خوض هذا الانتقال في ظل مواجهة أوسع تشمل إسرائيل وإيران وأميركا، واستمرار الوجود الإسرائيلي من شأنه أن يدفع لبنان في الاتجاه المعاكس. وسوف يجادل حزب الله بأن المفاوضات قد فشلت في تحقيق الانسحاب الإسرائيلي، وأن وجوده المسلّح يظل بالتالي أمراً حاسماً للأمن اللبناني. وستمتلك إيران كل الحوافز لتشجيع هذا الاستنتاج. وعندها ستواجه واشنطن نتيجة تعارض تماماً أهدافها المُعلنة: فالاتفاق الذي كان يهدف إلى تقوية الدولة اللبنانية وتقليص الدور العسكري لحزب الله، سينتج بدلاً من ذلك نفس الظروف التي تستمدّ منها دعوى حزب الله بالمقاومة المسلحة قوتها السياسية. إن تجنّب هذه النتيجة يتطلّب معاملة بالمثل في الممارسة العملية، وليس مجرّد حبر على ورق».

تقرير

ضريبة على شغور الشقق... إصلاح بالمصادفة

(هيثم الموسوي)

زينب بزي

وسط مشروع موازنة يغلب عليه عقل المحاسب الباحث عن إيرادات إضافية بأي طريقة كانت، تكاد المادة 37 تشكّل أحد الاستثناءات القليلة التي تتجاوز الجباية إلى أثر إصلاحي أبعد منها. ليس لأن وزارة المال قصدت ذلك، بل لأنها، وهي تقلّب القوانين بحثاً عن موارد غير محصّلة، وصلت إلى واحد من أكثر الإعفاءات إثارة للجدل في النظام الضريبي العقاري: إمكان بقاء الوحدة السكنية شاغرة لسنوات من دون أن تنتج إيراداً خاضعاً لضريبة الأملاك المبنية. إقفال هذه النافذة يوسّع الوعاء الضريبي، لكنه في الوقت نفسه يغيّر الحافز الاقتصادي أمام المالك، فإما أن يترك الشقة فارغة ويدفع بعد انتهاء المهلة، وإما أن يدفعها نحو سوق الإيجار أو البيع. وهكذا، يخرج من قلب المقاربة المحاسبية للموازنة إجراء يمكن أن يؤدي وظيفة تتصل بسياسة السكن، ولو لم تأتِ الموازنة أساساً باعتبارها سياسة سكنية.

والفكرة ليست جديدة. ففي مشروع موازنة 2017، كانت الحكومة قد طرحت تقييد حق الشغور بمهلة أقصاها 18 شهراً للأبنية الجديدة المنشأة من تجار الأبنية الخاضعين لضريبة الدخل، وستة أشهر لسائر المكلّفين، على أن تستحق الضريبة بعد انقضاء المهلة حتى لو بقي البناء شاغراً. يومها أيضاً، قُدِّم تشجيع المالكين على التأجير أو البيع ضمن مبرّرات الاقتراح. إلا أن هذه الصيغة لم تصبح القاعدة النافذة، وبقي حق الشغور قائماً من دون هذا السقف الزمني، وذلك بعد معارضة كبيرة من تجار الأبنية.

وعادت المحاولة في مشروع موازنة 2022. فقد اقترح النص اعتبار الأبنية الجديدة التي ينشئها تجار الأبنية شاغرة لمدة أقصاها ثلاث سنوات، وسائر الأبنية الجديدة لمدة سنتين، وبعدها تكليفها على أساس 50% من الإيرادات الصافية المقدّرة إذا استمر الشغور. كما حُددت مدة الاحتفاظ بناطور في البناء الشاغر بالفترات نفسها. لكن هذه الأحكام كانت واردة في مشروع الموازنة، لكنها لم تبصر النور. وبقي النظام يعترف بأن الشغور إلى ما لا نهاية أمر لا يوجب فرض أي ضريبة.

والمشكلة في الشغور ليست أن الشقة فارغة بحد ذاتها، بل في أن ارتفاعه واستمراره يحوّلان جزءاً من المخزون السكني إلى أصول مجمدة خارج السوق، فيقل العرض الفعلي للسكن، وتزداد الضغوط على الأسعار والقدرة على الاستئجار، فيما تخسر الخزينة في الوقت نفسه إيرادات ضريبية محتملة.

إلا أن مشروع موازنة 2027 يعيد المحاولة بصيغة جديدة. ففي القانون الحالي، يكاد النص يفسّر نفسه بنفسه: «تتوقف الضريبة بتوقف إيرادات الأبنية من جراء الشغور». لا 37 من المشروع، فتفصل بين الأبنية السكنية وغير السكنية. فالأخيرة تبقى إيراداتها متوقفة من جراء الشغور، بينما يوضع سقف زمني للأبنية السكنية: ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء البناء إذا كانت منشأة من قبل تجار الأبنية الخاضعين لضريبة الدخل، وسنة واحدة إذا كانت منشأة من غيرهم.

> **التعديل يقترح تحديد مهلة الشغور في الأبنية السكنية بـ3 سنوات لتجار الأبنية، وسنة واحدة لغيرهم**

رغم هذا التمييز الذي يمنح التجّار أولوية على غيرهم، إلا أن بقاء الوحدة السكنية فارغة لن يكون كافياً بعد الآن لإبقائها خارج التكليف إلى أجل غير محدد. فبانقضاء السنة أو السنوات الثلاث، بحسب الحالة، يستمر البناء شاغراً فعلياً لكنه يصبح منتجاً للإيرادات لغايات ضريبة الأملاك المبنية. إلا أن ذلك لا يعني فرض ضريبة بنسبة 50% على قيمة الشقة. ففي سنة التكليف اللاحقة لانتهاء المهلة، تُحتسب الإيرادات الخاضعة للتكليف على أساس 50% من الإيرادات العائدة إلى الفترة التي بقي فيها البناء شاغراً بعد انتهاء المهلة. وعندما ينتهي الشغور فعلياً ويصبح البناء مشغولاً، يجري التكليف على أساس كامل الإيرادات العائدة إلى الفترة اللاحقة.

ولا تمنح الاستفادة من الشغور تلقائياً. فالمشروع يُلزم المالك أو المستثمر الذي يريد وقف الإيرادات بتقديم تصريح إلكتروني إلى الدائرة المالية المختصة عن شغور البناء. لكن التصريح لا يفتح مهلة جديدة، إذ تبقى السنة أو السنوات الثلاث محسوبة من تاريخ انتهاء البناء. وعند التأجير أو الإشغال من الغير أو من المالك أو المستثمر، يعتبر البناء مشغولاً ومنتجاً للإيرادات اعتباراً من أول الشهر التالي.

والتعديل لا يطاول الأبنية الجديدة فقط. فالمدة التي أمضتها الوحدة السكنية شاغرة قبل صدور القانون تحتسب ضمن المهلة القصوى. أما الوحدات التي تكون قد استنفدت سنة الشغور أو السنوات الثلاث قبل بدء تطبيق الأحكام، فيمنحها المشروع فترة انتقالية مدتها ستة أشهر اعتباراً من الأول من كانون الثاني 2027، أي إنها تدخل عملياً في النظام الجديد اعتباراً من الأول من تموز.

الحكومة نفسها تشرح الأثر الذي تتوقعه من التعديل. ففي الأسباب الموجبة، تربط تحديد مدة الشغور بتشجيع مالكي العقارات على تأجيرها أو بيعها، بما يسهم في زيادة المعروض المتاح للسكن، كما تربطه بدفع أصحاب العقارات إلى التصريح عن انتهاء الشغور وتعزيز إيرادات الخزينة. أي إن النص يجمع صراحة بين هدفين: تحريك عقارات بقيت خارج الاستخدام، وإعادة جزء منها إلى الوعاء الضريبي.

يتغيّر حساب المالك بين الاحتفاظ بها فارغة وبين عرضها للبيع أو الإيجار. وخصوصاً في سوق سكن تعرّض لضغط إضافي بفعل الحرب والنزوح، يمكن لهذا النوع من الإجراءات أن يؤثر في حجم المعروض، وإن لم يكن جزءاً من سياسة سكنية متكاملة.

لكن هذا الأثر يبقى مشروطاً بقدرة الإدارة على التنفيذ. فلكي يتحول السقف الجديد من نص ضريبي إلى أداة فعلية، يجب أن تستطيع وزارة المالية تحديد تاريخ انتهاء البناء، ومتابعة تصاريح الشغور، ورصد الوحدات التي تجاوزت المهلة، ومعرفة متى بدأ الإشغال، وملاحقة من لا يصرّح بانتهاء الشغور. وإلا تصبح النتيجة شبيهة بالكثير من مواد الموازنة: قاعدة إضافية على الورق، فيما تبقى الإيرادات المفترضة والعقارات المقفلة خارج متناول الإدارة.

تقرير

«السرفيس» إلى 400 ألف: وعد الدولة يدفعه الراكب

زينب بزي

مع تخطّي سعر صفيحة البنزين الـ30 دولاراً، انطلق السائقون العموميون نحو خطوات تصعيدية سبقها رفع تعرفة أجرة الراكب إلى 400 ألف ليرة بعدما كانت 300 ألف. والتعرفة الجديدة لم تصدر عن الجهات المعنية ولا تحظى بغطاء نقابي، بل يفرضها سائقون بالأمر الواقع، ربطاً بارتفاع سعر البنزين الذي يمثّل الكلفة الأكبر في تشغيل سياراتهم. هكذا، يجد السائقون أنفسهم، مجدّداً، أمام الحلّ الأسهل الذي تركته لهم الدولة وهو تحميل ارتفاع سعر الصفيحة لـ«جيبة» الراكب. هذه ليست المرّة الأولى التي تسلك فيها الدولة هذا الاتجاه الذي يعفيها من مسؤولياتها فتنسحب تاركة مواطنين تآكلت مداخيلهم يتنازعون في ما بينهم على توزيع كلفة أزمة لم يصنعوها.

وتكفي العودة إلى أثر التعرفة الجديدة على الموظف لتبيان حجم الكارثة الجديدة. فمن يحتاج إلى أكثر من «سرفيس» ذهاباً وإياباً قد تصل كلفة انتقاله إلى نحو 10 دولارات يومياً، أي نحو 220 دولاراً شهرياً على أساس 22 يوم عمل. وهذا يعادل أكثر من 70% من الحد الأدنى للأجور الذي لا يتجاوز 312 دولاراً. بمعنى آخر، قد تبتلع كلفة الوصول إلى العمل والعودة منه وحدها معظم الحدّ الأدنى للأجور، قبل احتساب الطعام والسكن والكهرباء وسائر نفقات المعيشة. وكل زيادة على المحروقات تصبح، في ظل غياب شبكة نقل عام فعلية، اقتطاعاً مباشراً من أجور من لا يملكون بديلاً عن سيارات الأجرة للوصول إلى أعمالهم.

لكن أزمة التعرفة الحالية ليست وليدة ارتفاع سعر البنزين وحده، بل نتيجة مسار سبق أن حاولت الدولة «ترويضه» من دون أن تعالجه. ففي شباط الماضي، قرّرت اتحادات وروابط عمالية نقل المواجهة إلى الشارع اعتراضاً على القرارات الحكومية برفع الضرائب. إلا أن المواجهة انتهت قبل أن تبدأ فعلياً، على طاولة التفاوض، حيث «ميدان» الدولة الرابح دوماً. حينها، عُقد لقاء بين نقابات النقل ورئيس الحكومة نواف سلام ووزير المال ياسين جابر، خرج منه رئيس اتحادات ونقابات النقل البري بسام طليس بتعهّد يمنح كل سائق عمومي شرعي يعمل على البنزين مساعدة شهرية بقيمة 12 مليون ليرة، في مقابل الإبقاء على التعرفة وعدم تحميل الركاب زيادة جديدة. وكان الوعد كافياً لتعليق التحرك. لكن، «عالوعد يا كمون»، بقيت الـ12 مليون ليرة حبراً على ورق.

أهمية هذا الوعد لا تكمن فقط في قيمته. يومها، كان الاتفاق يقوم عملياً على توزيع كلفة ارتفاع المحروقات بطريقة تمنع نقلها كاملة إلى الراكب، فتتحمّل الدولة جزءاً منها عبر المساعدة، ويحافظ السائق على تعرفة مقبولة نسبياً. لذلك، لم يكن تعليق التحرك مجرد تراجع نقابي، بل كان مبنياً على التزام حكومي بفرض أن يمنع الوصول إلى ما يحصل اليوم. إلا أن الدولة حصلت على ما تريده فوراً، أي وقف التحرك، فيما لم يحصل السائقون على ما وُعدوا به.

> **قد تصل كلفة الانتقال إلى نحو 10 دولارات يومياً، ما يلتهم 70% من الحدّ الأدنى للأجور**

وبعد نحو سبعة أشهر، وصلت صفيحة البنزين 95 اوكتان إلى 2,718 مليون ليرة، أي نحو 30,3 دولاراً، فيما بقيت المساعدة غائبة. عاد السائق إذاً إلى النقطة نفسها، لكن بكلفة تشغيل أعلى، ومن دون الـ12 مليون ليرة التي كان يُفترض أن تُخفف عنه جزءاً منها. لذلك، لم يكن مُستغرباً أن يبدأ بعض السائقين برفع التعرفة من تلقاء أنفسهم. فالسائق، في نهاية المطاف، مواطن أيضاً، لديه فواتير والتزامات معيشية وأسرة يعيلها، ولا يمكن مطالبته بتمويل ارتفاع أسعار المحروقات من دخله فيما تتآكل قدرته الشرائية كبقية اللبنانيين. المشكلة ليست في أن السائق يريد حماية دخله، بل في أن الآلية الوحيدة المتروكة أمامه لحمايته هي أخذ المزيد من راكب يعاني المشكلة نفسها.

وبدأ الغضب يخرج إلى الشارع، إذ تجمّع أمس عدد من السائقين العموميين في ساحة الشهداء احتجاجاً على ارتفاع أسعار المحروقات، قبل انتقالهم إلى منطقة العدلية وإقفال الطريق. إلا أن طليس يؤكّد لـ«الأخبار» أن الاتحاد لم يدعُ إلى هذا التحرك، وأن لا تحرك مُقرّراً من جانبه قبل اجتماع رؤساء اتحادات ونقابات قطاع النقل البري الذي حُدّد يوم الأربعاء المقبل عند العاشرة والنصف صباحاً، للبحث في التطورات وتحديد ما سيفعله القطاع.

أمّا تعرفة الـ400 ألف ليرة، فلا يعطيها طليس غطاءً نقابياً. فهو لا يستطيع، كما يقول، أن يقول للسائقين إن رفع التعرفة مقبول، متسائلاً «شو بدي اعمل بالعالم؟»، لكنه في المقابل لا يستطيع أن يطلب من السائقين تجاهل ارتفاع كلفة تشغيل سياراتهم. وهذا الموقف يلخّص المأزق الذي أوصلت إليه الدولة القطاع. فالاتحاد غير قادر على مطالبة السائق بتحمّل الخسارة، ولا هو قادر على مطالبة الراكب بدفعها، فيما الجهة الوحيدة القادرة على التدخل بين الطرفين لا تفعل شيئاً.

وهنا يعود وعد الـ12 مليون ليرة إلى الواجهة. فلو نُفّذ الاتفاق الذي عُلّق على أساسه التحرك في شباط، لكانت الدولة تتحمّل اليوم جزءاً من الكلفة بدلاً من تركها تنتقل مباشرة من السائق إلى الراكب. أمّا عدم تنفيذه، فلم يؤجّل المشكلة سوى بضعة أشهر، قبل أن تعود بصورة أشد مع ارتفاع البنزين. وهنا يشدّد طليس على أنّه يصدر التواصل مع وزير الأشغال العامة والنقل لمحاولة إيجاد حل، مؤكّداً أنّه في حال عدم الوفاء بالوعد، فـ«سيكون لنا كلام آخر».

إذاً، اشترت الدولة في شباط هدوء الشارع بوعد لم تنفّذه، ثم انسحبت من المعادلة. واليوم، السائق يريد حماية دخله، والراكب يريد حماية راتبه، والاتحاد لا يستطيع إعطاء شرعية لتعرفة الـ400 ألف ولا مُطالبة السائقين بالاستمرار في التعرفة القديمة. وحدها الدولة لا تدفع شيئاً. تركت السائق والراكب يتنازعان على كل 100 ألف ليرة إضافية، بعدما كان يُفترض بها أن تتحمّل جزءاً من الكلفة. والمشكلة ليست في الـ100 ألف بحدّ ذاتها، بل في تراكمها يومياً وتحوّلها في نهاية الشهر إلى فاتورة قد تلتهم معظم أجر المواطن، فقط لكي يتمكّن من التنقل في المنطقة نفسها لتيسير شؤونه وأعماله، بعدما عجزت الدولة عن توفير خطة نقل عام.

(هيثم الموسوي)

تقرير

تنكة البنزين تغيّر عادات اللبنانيين

رضا صوايا

شيئاً فشيئاً، بدأ اللبنانيون يعيدون حساب المسافات. فصفيحة البنزين التي وصل سعرها إلى 30 دولاراً، باتت تعادل نحو 10% من الحد الأدنى للأجور البالغ 312 دولاراً. واقع يفرض على كثيرين التفكير ملياً قبل الخروج من المنزل، والتساؤل عما إذا كان الأمر يستحق تشغيل السيارة أصلاً.

في بلد يعتمد فيه معظم الناس على سياراتهم، في ظل غياب نقل عام فعال، باتت كلفة الطريق تدخل مسبقاً في حساب أي نشاط. وبالنسبة إلى أصحاب المداخيل المحدودة، تستنزف كلفة النقل جزءاً كبيراً من الراتب قبل الوصول إلى باقي المصاريف: اشتراك المولد، وإيجار المنزل، الطعام وسائر نفقات الحياة.

وبمرور الوقت، بدأت هذه المعادلة تنتج نمطاً اجتماعياً جديداً، يعيد فيه اللبنانيون تنظيم حياتهم بما يقلل عدد الكيلومترات التي يقطعونها، ويجعل المسافة عاملاً حاسماً في اختيار العمل، واللقاء، والنزهة، وحتى العلاقات الاجتماعية.

ويشرح الباحث في مجال النقل علي الزين أن «النقل بات يسيطر بشكل كبير على ميزانية الأسر. قبل الأزمة، كان معدل استهلاك الفرد في لبنان بين 10 و12 تنكة بنزين، وإذا قسناها على الأسعار الحالية، فإن كلفة النقل باتت تستهلك 100% من الميزانية». ويرى الزين أن هذا الواقع «يضع العديد من الأسر والأفراد أمام خيارات صعبة، ويجبرهم على المفاضلة بين الأولويات الحياتية». أما المشكلة الأعمق، فهي أن أزمة النقل ليست جديدة، بل تتفاقم منذ عقود، «وفي كل مرة يُترك الناس ليتدبروا أمورهم عبر حلول فردية، من دون أي حل وطني وجماعي. واستدامة المشكلة أفقدت الناس الأمل وجعلت من الصعب عليهم الخروج من هذه الدوامة مع الاتكال دائماً على السيارة رغم تزايد أعبائها».

السيارة... بالشراكة

وعلى غرار بعض العادات التي انتشرت خلال فترة كورونا، بدأت تتزايد حالات الموظفين الذين يعملون في المؤسسة نفسها ويسكنون ضمن نطاق جغرافي واحد، فينظّمون تنقلاتهم معاً.

سيارة واحدة بدلاً من ثلاث أو أربع، ومداورة بين أصحاب السيارات، أو تقاسم مباشر لكلفة البنزين. معادلة بسيطة فرضها الغلاء أكثر مما فرضها الوعي البيئي أو الرغبة في تغيير العادات.

وبالتوازي، عاد العمل من المنزل «أونلاين» إلى النقاش. فبالنسبة إلى موظف يقطع مسافة طويلة يومياً، قد يعني العمل عن بعد يومين في الأسبوع توفير ثمانية أو تسعة أيام من التنقل شهرياً. وحتى العاطلون عن العمل باتوا يفضلون البحث عن وظائف «أونلاين». يقول طوني، وهو عاطل عن العمل منذ سنة ويحمل إجازة في التسويق: «كل ما يُعرض من وظائف تتطلب حضوراً إلى المكتب عبئي ويجعل الأمر مجرد مجهود من دون أي فائدة، عند مقارنة الراتب المعروض بكلفة النقل».

ويلفت الزين في هذا السياق إلى أن «ضغط النقل يخلق ظلماً لكثيرين ممن يضطرون إلى قبول وظائف أقل من مقدراتهم ومؤهلاتهم، فقط لأنها أونلاين أو أقرب إلى مكان سكنهم لتوفير كلفة البنزين».

عطلة نهاية الأسبوع... بالباص

ولا يتوقف أثر كلفة النقل عند الوظيفة. فالترفيه أيضاً يتأثر بارتفاع أسعار المحروقات. ولطالما شكّلت الرحلات الجماعية التي تنظّمها مكاتب وشركات سياحية بواسطة الباصات و«البولمانات» متنفساً لكثير من الأفراد والأسر، يتيح لهم التجوّل في لبنان بكلفة مقبولة. لكن حتى هذا المتنفس بات يضيق.

ويقول زياد خيرالله، صاحب شركة Vladimir Travel، إن «ارتفاع أسعار المحروقات أثر علينا وعلى القطاع ككل بشكل كبير، ما يطرح تساؤلات جدية حول القدرة على الاستمرار». ويشرح أن شركته «لا تزال تسعر على أساس العام الماضي، وتتقاضى 40 دولاراً على الشخص للجولة، بما يتضمن النقل والترفيه والمطعم والدليل السياحي، فيما زادت التكاليف مرة

> **غلاء البنزين يعيد العمل «أونلاين» إلى الواجهة ويشجّع الموظفين على تشارك السيارات لتقليص كلفة التنقل اليومية**

ونصف مرة عن العام الماضي. وفي الوقت نفسه تصعب علينا زيادة الأسعار، لأن الناس لا قدرة لهم على تحملها. لكن إذا أردنا التسعير بعدل، فلا يمكن أن يقل السعر عن 50 أو 55 دولاراً». ويضيف: «كنت بـ20 راكباً أنظم رحلة، وحتى لو لم أحقق أي ربح. اليوم، ومع 30 شخصاً، لا أغطي تكاليف النقل».

ولا تعكس حركة الزوار في بعض البلدات دائماً حجم الإنفاق الفعلي. فقد تستقبل بلدة مئات الزوار في يوم واحد، وتمتلئ ساحاتها وشوارعها، فيما لا تستفيد مؤسساتها التجارية بالقدر الذي توحي به هذه الزحمة. وبحسب عدد من أصحاب المؤسسات السياحية في بعض القرى والبلدات الأكثر استقطاباً للزوار، فإن «العديد من المشاركين في الرحلات الجماعية يكونون قد دفعوا مسبقاً ثمن النقل والطعام ضمن البرنامج. وعند وصولهم إلى البلدة، يصبح إنفاقهم الفردي محدوداً: بوظة، زجاجة مياه، قهوة أو بعض المشتريات الصغيرة. بالتالي، الناس موجودون، لكن الإنفاق غائب».

الحب وكلفة الطريق

حتى العلاقات العاطفية لم تبقَ خارج معادلة البنزين. فاللقاء الذي كان قراراً عفوياً أصبح يحتاج إلى حساب مسبق. رامي، الذي يسكن بعيداً عن صديقته، يقول: «قبل أن نأكل أو نشرب، هناك كلفة الطريق»، مشيراً إلى أن «أبسط مشوار تصل كلفته مع البنزين والطعام وبعض المصاريف العادية إلى 70 دولاراً على الأقل. لذلك أصبحت المشاوير أقل، وغالباً ما تكون جلساتنا بسيطة».

كذلك أعاد كثيرون اكتشاف «الجمعات» المنزلية بوصفها الخيار الأقل كلفة. فاللقاء في منزل أحد الأصدقاء أصبح بديلاً عن المطعم أو السهرة التي تتطلب من كل شخص دفع كلفة التنقل والطعام والمشروبات. ويختصر رامي هذا التحوّل بالقول: «صرنا نحسب كلفة الطريق قبل أن نحسب كلفة القعدة. البنزين غيّر طريقة عيشنا؛ صرنا نلتقي أقل، ونختار الأماكن الأقرب، ونجمع بعضنا في البيت. حتى المشوار العادي صار بدو حساب».

(مروان بو حيدر)

تقرير

تأجيل التعاقد يربك المدارس الرسمية

فاتن الحاج

قبل أيام من انطلاق العام الدراسي، وجدت المدارس والثانويات الرسمية نفسها أمام مشكلة يفترض أن تكون قد حُسمت قبل فتح أبوابها: من هم الأساتذة الذين تحتاج إليهم، وكم ساعة تدريس تحتاج كل مدرسة؟ فقد قررت وزارة التربية تأجيل التحاق المتعاقدين على حساب صناديق المدارس والثانويات، والمستعان بهم، إلى حين الانتهاء من مسح الحاجات وتحديد الفائض. والنتيجة أن نحو 3500 أستاذ ينتظرون معرفة مصير ساعاتهم، فيما اضطرّت بعض المدارس إلى تقصير دوامها بسبب النقص في الأساتذة.

المسألة، كما تطرحها الوزارة، ليست قراراً بإنهاء التعاقد مع هؤلاء الأساتذة، بل إعادة احتساب الحاجة قبل تثبيت العقود الحالية أو إبرام عقود جديدة. فالأوضاع تغيّرت خلال الأشهر الماضية بفعل الحرب والنزوح، وتبدّلت معها خريطة توزيع التلامذة بين المدارس. بعض المدارس استقبل أعداداً إضافية، فيما خسرت مدارس أخرى جزءاً كبيراً من تلامذتها، ولا سيما تلك التي بقيت مقفلة أو اعتمدت التعليم من بعد.

وهذا ما يظهر بوضوح في الجنوب. فقد انتقل تلامذة من مدارس في قضاء النبطية إلى مدارس في قضاء الزهراني، فارتفعت أعداد التلامذة في مدارس مستقبلية. وفي إحدى مدارس الزهراني، مثلاً، ارتفع العدد من نحو 300 إلى 400 تلميذ، ما استدعى فتح شعب جديدة وتأمين ساعات وأساتذة إضافيين. في المقابل، خسرت مدارس أخرى أعداداً كبيرة من تلامذتها، وصلت في إحدى الحالات إلى نحو 65 في المئة، ما دفع إداراتها إلى خفض عدد المتعاقدين.

وتقول وزارة التربية إن هذه المتغيرات لم تسمح بتكوين صورة نهائية عن حاجات المدارس. وفي بيانها، تشير إلى أن تسجيل التلامذة لم يكتمل في بعض المناطق، وأن مدارس أخرى لم تستعد جهوزيتها بعدما استخدمت مراكز إيواء. لذلك، تقول الوزارة، بات من الضروري إجراء مسح ميداني لتحديد الحاجات والفائض قبل تثبيت العقود الحالية أو إبرام عقود جديدة.

لكن المشكلة لا تتعلق فقط بمبدأ إعادة دراسة الحاجة، بل بتوقيت العملية وطريقة إدارتها. فالمدرسة تملك في الأصل المعطيات الأساسية: عدد التلامذة المسجلين، عدد الشعب، الساعات المطلوبة، وعدد الأساتذة الموجودين. وهذه المعطيات يفترض أن تنتقل، عبر دوائر التربية والمناطق التربوية، إلى الإدارة المركزية قبل إعداد البرامج وتوزيع الساعات، لا بعد بدء العد العكسي للعام الدراسي.

بالنسبة إلى المتعاقدين، لا تعني الساعات مجرد حصص تدريسية. فهي بالنسبة إلى كثيرين مصدر دخل أساسي، في ظل غياب الاستقرار الوظيفي والراتب الشهري الثابت. ومن هنا، فإن انتظار قرار الوزارة لا يعني بالنسبة إليهم انتظار معرفة جدول التدريس فحسب، بل معرفة ما إذا كان جزء من دخلهم سيبقى متاحاً لهم هذا العام. وكان يمكن، بحسب المعترضين على القرار، التعامل مع المسألة بصورة أقل إرباكاً لو جرى إبلاغهم في وقت مبكر، بما يسمح لهم بترتيب أوضاعهم والبحث عن بدائل في حال خسروا ساعاتهم.

> **3500 متعاقد ومستعان بهم في مهبّ «دراسة الحاجات»**

أما المستعان بهم، فتختلف قضيتهم قليلاً. فهؤلاء يعملون منذ سنوات من دون عقود، وينتظرون حسم وضعهم القانوني والانتقال إلى تعاقد مع الدولة وفق الأصول. إلا أن تجارب سابقة، تلقّى فيها بعضهم وعوداً بإبرام عقود لم تتحقق، جعلت أي إعادة تنظيم للملف مرتبطة لديهم بسؤال أوسع عن مستقبلهم المهني. ويضاف إلى ذلك أن جزءاً من نموذج «المستعان بهم» ارتبط في السنوات الماضية بتمويل الجهات المانحة.

وتقول الوزارة إن المشكلة التي تحاول معالجتها أوسع من تحديد عدد الأساتذة المطلوبين. فهناك تعدد في صيغ التعاقد، وأعباء مالية تتحملها صناديق المدارس، فيما يفترض أن تؤمّن الدولة الاعتمادات اللازمة. لذلك تريد الوزارة، وفق ما أعلنته، الانتقال إلى تعاقد يستند إلى الحاجة الفعلية وإلى تمويل قانوني، بدلاً من استمرار الصيغ المتعددة القائمة.

لكن الانتقال من صيغة إلى أخرى يترك أسئلة معلّقة لدى الأساتذة والمدارس. ويختصر رئيس حراك الأساتذة المتعاقدين في التعليم الثانوي الرسمي حمزة منصور هذه الأسئلة بـ«من سيبقى؟ وفق أي حاجة؟ بأي نوع من العقود؟ ومن أين سيأتي التمويل؟»، مضيفاً أن السؤال الأهم بالنسبة إلى الأساتذة هو: متى يعرف النتيجة؟

ويعترض منصور على اعتبار عدم اكتمال تسجيل التلامذة سبباً كافياً لتأخير تحديد الحاجات، معتبراً أنه كان يفترض بالوزارة استثمار أشهر الصيف في جمع المعطيات، ولا سيما في الجنوب. في المقابل، تؤكد الوزارة أن التسجيل لم يكتمل في عدد من المناطق رغم طلبها من الأهالي التسجيل منذ تموز، وأن أوضاع بعض المدارس التي كانت مراكز إيواء حالت دون تكوين صورة نهائية عن أعداد التلامذة.

المشكلة، إذاً، ليست في أن تتغير أعداد التلامذة فتتغير معها الحاجة إلى الأساتذة. فهذا أمر طبيعي، وخصوصاً بعد الحرب والنزوح. المشكلة في أن تصل عملية إعادة الاحتساب إلى الأيام الأخيرة قبل بدء التدريس، بعدما تكون المدارس قد أعدّت برامجها، ويكون الأساتذة قد بنوا حساباتهم المعيشية على الساعات التي كانوا يتقاضونها.

وفي النهاية، لا يختبر نجاح مسح الحاجات بعدد العقود التي ستُثبت أو تُلغى، بل بقدرته على وضع آلية أكثر انتظاماً للسنوات المقبلة: تسجيل يُستكمل في موعده، ومعطيات تُجمع قبل إعداد البرامج، وحاجات تُرفع عبر التسلسل الإداري، واعتمادات تؤمّن مسبقاً، وقرار يصل إلى المدرسة والأستاذ في وقت يسمح لكل منهما بالاستعداد لعامه الدراسي والمهني.

(هيلم الموسوي)

المستخدمون خارج المدارس في القرى الحدودية

ناشد الحجّاب والمستخدمون في المدارس والثانويات الرسمية المصنّفة للتعليم من بُعد في المناطق الحدودية وزيرة التربية ريما كرامي إعادة النظر في قرار توقيفهم عن العمل. وقالوا إن القرار انعكس سلباً على أوضاعهم المعيشية، ولا سيما أن معظمهم من أصحاب الدخل المحدود والعائلات، مؤكدين أنهم يؤدون دوراً أساسياً في حسن سير العمل في المدارس، ولا يتحملون مسؤولية الظروف التي أدت إلى اعتماد التعليم من بُعد.

وجهة نظر

نحو تاريخ يعلّمنا كيف نفكر

حسين عبيد*

تطرح المناقشات حول المناهج الجديدة لمادة التاريخ إشكالية تتجاوز تنظيم المحتوى، لتصل إلى سؤال جوهري: أي تاريخ نريد أن نعلّم؟ وهل يستمر التعليم التاريخي في تقديم الماضي من خلال سردية واحدة أو سردية انتقائية، أم ينتقل إلى التعدد في السرديات والقراءات والمقاربات، من دون أن يتحول هذا التعدد إلى روايات متنازعة تعيد إنتاج الانقسامات؟ ويرتبط بذلك سؤال موقع التاريخ في المنهج: هل يبقى مادة مستقلة لها بنيتها المعرفية والمنهجية وتسلسلها الزمني، أم ينفتح على العلوم الإنسانية والاجتماعية؟ نتجه هذه المقاربة إلى عدم استبدال سردية بأخرى، أو الاختيار بين تاريخ مستقل وتاريخ مدمج، بل إلى بناء معرفة تاريخية تحافظ على استقلال التاريخ في بنيته المعرفية والمنهجية، وتنفتح في الوقت نفسه على التعدد في السرديات والقراءات والمقاربات. فالتاريخ ليس مجرد سجل للأحداث، بل حقل معرفي يقوم على الزمن والسياق والتغير والاستمرارية والسببية، وعلى نقد المصادر ومقارنة الروايات وتمييز الحدث عن تفسيره. ومن هنا، يمكن التمييز بين السردية بوصفها طريقة في تنظيم أحداث الماضي ومنحها معنى، والقراءة بوصفها تفسيراً وتحليلاً لها، والمقاربة بوصفها المنظور أو الإطار المعرفي لدراسة الظاهرة.

وهذه المفاهيم ليست مفردات منفصلة، بل تعمل معاً ضمن منظومة معرفية وتربوية متكاملة. فالمعرفة التاريخية توفر الأساس، والسرديات والقراءات والمقاربات توسع إمكانات الفهم، والتفكير التاريخي يمكن المتعلم من فحصها ونقدها ومقارنتها. بينما تتيح الذهنية المنفتحة وفلسفة الاعتراف التعامل مع اختلاف التجارب والذاكرات، بما يسهم في بناء الهوية والمواطنة. ومن ثم، تكمن قيمة هذه المفاهيم في ترابطها وقدرتها مجتمعة على بناء رؤية متماسكة لتعليم التاريخ.

ولا يعني هذا أن لكل جماعة تاريخاً منفصلاً، أو أن جميع الروايات متساوية في قيمتها المعرفية. فالماضي يمكن أن يُروى من مواقع وتجارب مختلفة، لكن الروايات تظل قابلة للفحص والنقد والمقارنة. كما أن تعدد القراءات والمقاربات لا يعني تعدد الحقائق بالضرورة، بل تعدد الأسئلة والتفسيرات التي يمكن اختبارها في ضوء الأدلة والسياقات. ومن ثم، لا يكون الهدف إلغاء السردية الوطنية، بل تحريرها من الانغلاق على رواية واحدة، وفتحها على تعدد التجارب والذاكرات والقراءات ضمن إطار معرفي جامع.

ويترتب على ذلك أن الانتقال من السردية الأحادية لا يعني التخلي عن المعرفة التاريخية أو التسلسل الزمني، بل تغيير طريقة التعامل معهما. فالمتعلم لا يكتفي بمعرفة ما حدث، وإنما يتعلم كيف يعرف ما حدث، ومن أي مصادر، وكيف تشكلت الروايات حوله، وكيف تختلف تفسيراتها. وبذلك ينتقل التعليم من استهلاك الرواية التاريخية إلى ممارسة التفكير التاريخي، من دون أن يفقد التاريخ خصوصيته المعرفية.

وفي هذا السياق، تكتسب العلاقة بين التاريخ والعلوم الإنسانية والاجتماعية أهمية خاصة، لأن الظواهر الإنسانية مركبة وتحتاج أحياناً إلى أكثر من منظور لفهمها. غير أن تعدد المقاربات لا يعني ذوبان التخصصات؛ فالمؤرخ يضع الظاهرة أو القضية في سياقها الزمني، والجغرافي يقرأ المكان، وعالم الاجتماع البنى والعلاقات، والاقتصادي الموارد والمصالح، وعالم السياسة السلطة والمؤسسات. لذلك، يقوم التكامل المعرفي على الحوار بين الحقول مع احتفاظ كل منها بمنطقه وأدواته، بما يثري فهم الظواهر من دون إلغاء خصوصية التاريخ.

وينسجم ذلك مع توجه الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي، القائم على المقاربة بالكفايات المدعمة بالقيم وجعل المتعلم محور العملية التعليمية. فالكفاية لا تقوم من دون معرفة، والمعرفة لا تكتمل من دون القدرة على توظيفها وتحليلها ونقدها. ومن هنا، يصبح الهدف الانتقال من تلقين التاريخ إلى بناء التفكير التاريخي، عبر فهم الحدث في سياقه، وفحص مصادره، ومقارنة الروايات، وتحليل القراءات المختلفة، وتوظيف المقاربات المتعددة، وبناء موقف يستند إلى الدليل. ولا تستقيم هذه الممارسة من دون قاعدة معرفية مشتركة.

> **الماضي يمكن أن يُروى من مواقع وتجارب مختلفة، لكن الروايات تظل قابلة للفحص والنقد والمقارنة**

فالمعرفة الأساسية تمنح المتعلم إطاراً لفهم الأحداث ومحطاتها الكبرى، بينما يتيح تعدد السرديات والقراءات والمقاربات وتوسيع مجال التحليل. وهنا ينبغي التأكيد أن التفكير النقدي لا يعني اعتبار جميع التفسيرات متساوية؛ فالروايات والتفسيرات لا تتساوى لمجرد تعددها، وإنما تفحص بقدر استنادها إلى الأدلة واتساقها مع السياقات وقدرتها على تفسير المعطيات التاريخية.

ومن هذا المنطلق، لا ينبغي أن يكون البديل عن السردية الأحادية روايات متصارعة تعيد إنتاج الانقسامات، بل معرفة تاريخية وطنية مشتركة تتسع للتنوع. وهذا المشترك لا يعني فرض تفسير واحد للماضي، وإنما امتلاك معرفة أساسية مشتركة بتاريخ الوطن ومحطاته الكبرى، مع الاعتراف بتعدد التجارب والذاكرات وطرق روايتها وقراءتها. وبعبارة أكثر دقة: نحتاج إلى مشترك وطني في المعرفة والقيم، لا إلى تطابق وطني في السرديات والقراءات.

وترتبط هذه الرؤية مباشرة بالهوية والمواطنة. فالهوية الوطنية لا تبنى بإلغاء التنوع، بل بتحويله إلى جزء من إطار وطني جامع. وتكتسب هنا الذهنية المنفتحة وفلسفة الاعتراف أهمية خاصة، إذ تتيحان للمتعلم ممارسة النقد تجاه ذاته وأفكاره، والإصغاء إلى تجارب الآخرين وذاكراتهم، وفهم أسباب اختلاف الروايات والمقاربات. فالمطلوب ليس إزالة الاختلاف، بل تحويله من مصدر للانقسام إلى مجال للحوار والفهم المتبادل.

وعليه، ليس المطلوب فرض سردية واحدة، ولا مساواة الروايات جميعها، بل بناء معرفة بالأحداث وسياقاتها، وفحص المصادر، ومقارنة التفسيرات، وفهم اختلاف الذاكرات، وصولا إلى موقف يستند إلى المعرفة والدليل والقيم. وتظهر قيمة هذا التصور خصوصاً في تدريس القضايا الخلافية، كالحرب الأهلية والقضية الفلسطينية، على سبيل المثال لا الحصر: إذ تستدعي هذه القضايا، رغم تعدد السرديات والقراءات، مقاربة متأنية تنسجم مع توجهات الإطار الوطني للمناهج. وهكذا يصبح التاريخ مجالاً لفهم الاختلاف وإدارته، لا لإعادة إنتاجه.

ومن هنا، يتجه تعليم التاريخ نحو رؤية منهجية توضح بنيته المعرفية وعلاقته ببقية الحقول، وتترجم ذلك في الممارسة التعليمية من خلال الانتقال من المعرفة إلى السؤال، ومن السؤال إلى البحث، ثم إلى فحص الروايات وتحليلها ومقارنتها، وصولا إلى بناء موقف واع ومسؤول. وتبقى الطرائق والاستراتيجيات التعليمية أدوات لتحقيق هذه الغاية، لا غاية في ذاتها.

وفي الختام، لا يقتضي تطوير تعليم التاريخ استبدال سردية بأخرى، ولا الاختيار بين تاريخ مستقل وتكامل معرفي، بل الحفاظ على استقلال التاريخ في بنيته المعرفية والمنهجية، مع توسيع إمكانات قراءته من خلال تعدد السرديات والقراءات والمقاربات. فالغاية ليست تفكيك المعرفة التاريخية ولا فرض رواية واحدة، وإنما توفير أرضية معرفية مشتركة تسمح بفهم تعدد روايات الماضي ونقدها ومقارنتها، والاعتراف بتنوع التجارب والذاكرات. وبهذا المعنى، تصبح المعرفة التاريخية، والسرديات والقراءات والمقاربات، والتفكير التاريخي، والذهنية المنفتحة، وفلسفة الاعتراف، والهوية والمواطنة، عناصر مترابطة في منظومة واحدة متكاملة، بحيث لا يتحول تعدد السرديات إلى انقسام، ولا تعدد القراءات إلى غياب المعايير، ولا تعدد المقاربات إلى ذوبان خصوصية التاريخ.

فالتاريخ، في هذه الرؤية، لا يفرض على المتعلم ماذا يعتقد بشأن الماضي فحسب، بل يعلمه كيف يفهمه، وكيف يفحص الروايات التي تناولته، وكيف يوازن بين القراءات والمقاربات في ضوء الدليل. وبذلك تتحول المعرفة التاريخية إلى أرضية مشتركة للحاضر، وإلى إمكان أوسع لبناء المستقبل.

* خبير مشارك في إعداد منهاج التاريخ في المركز التربوي للبحوث والإنماء

تقرير

طرابلس تحت «حكم المولّدات»

دموع الأسمر

بين فاتورة الاشتراك وفاتورة الكهرباء الرسمية، يجد المواطن الطرابلسي نفسه عالقاً بين المطرقة والسندان. يدفع مرتين مقابل خدمة واحدة، فيما تتقلّص ساعات التغذية وترتفع أسعار اشتراكات المولّدات، وتزداد وطأة فاتورة الدولة. وفي مدينة تعاني منذ سنوات من تراجع دورها الاقتصادي والتجاري، تتحوّل الكهرباء إلى عبء إضافي على الأسر والتجار، إذ تُضاف هذه الأزمة إلى أزمات أخرى راكمها الإهمال السياسي. فمع ضعف التغذية الرسمية، أصبح قطاع المولّدات جزءاً ثابتاً من منظومة الكهرباء، فيما لم تنجح المساعي الرسمية لضبطه في إنهاء فوضاه، ولم يستجب أصحاب المولّدات جميعاً للمساعي الرسمية والبلدية لضبط القطاع وفرض العدّادات وتحديد سعر الكيلوواط.

مع ضعف التغذية الرسمية، يفرض أصحاب المولّدات شروطهم على المشتركين. فيما لا يجد المواطن، في كثير من الأحيان، بديلاً فعلياً. والمفارقة أن فاتورة الكهرباء الرسمية نفسها تضاعفي أحياناً فاتورة الاشتراك، رغم ساعات التقنين القاسية. ففيما لا تتجاوز التغذية الرسمية ساعتين خلال 24 ساعة، وأحياناً خلال 36 ساعة، تصل الفاتورة الرسمية لدى بعض المشتركين إلى أكثر من 120 دولاراً.

أحد أرباب العائلات يقول إن فاتورة الاشتراك تصل لديه إلى نحو 400 دولار شهرياً، بسبب الحاجة إلى تشغيل المكيّفات في الصيف، فيما بلغت فاتورة الكهرباء الرسمية 120 دولاراً. «المجموع 520 دولاراً، وراتبي لا يتعدّى 500 دولار، وإيجار بيتي 400 دولار»، ويسأل: «من يستطيع حلّ هذه المعادلة؟».

أصحاب المحالّ يواجهون المعادلة نفسها. ففي أسواق البازركان والكندرجية والخياطين ومحال بيع المواد الغذائية، يضطرون إلى تقنين استخدام المكيّفات والبرادات وتقليص ساعات العمل، ما ينعكس على الإنتاجية. ويؤكد هؤلاء أن فاتورة الاشتراك «باتت تقضم الأرباح»، فيما لم تعد فاتورة الكهرباء الرسمية هامشاً يمكن تجاهله.

في المناطق الشعبية، تبدو الأزمة أكثر قسوة. ففي التبانة والقبة، حيث لا يتجاوز دخل كثير من أبناء هذين الحيين 200 دولار شهرياً في أحسن الأحوال، انتعشت تجارة الشموع. ويشير أحد أبناء التبانة إلى أنه «حتى قنديل الكاز بات مكلفاً لعائلة من خمسة أفراد».

(هيلم الموسوي)

المشهد لا يتعلق فقط بالفقر أو بارتفاع الأسعار، بل بتحوّل الكهرباء، نفسها إلى معيار للفوارق الاجتماعية: من يستطيع دفع الاشتراك يحصل على الإنارة والتبريد، ومن لا يستطيع، يكتفي بما توفّره كهرباء الدولة أو يعود إلى وسائل الإنارة البديلة.

عضو المجلس البلدي باسم عساف أكّد أن البلدية تتعاون مع الأجهزة الأمنية المُكلّفة بالمراقبة والمداهمة لحماية المستهلكين والمشتركين، مشيراً إلى أن المخالف يُنظّم في حقه محضر ضبط، وفي حال تكرار المخالفة تتمّ المصادرة وتوقيف المخالفين. غير أنه يلفت إلى أن المسؤولية تقع أيضاً على عاتق وزارة الطاقة، «الأصل عودة كهرباء الدولة إلى طبيعتها وأن تضطلع وزارة الطاقة بدورها».

في المقابل، يستمر أصحاب المولّدات في تقديم ارتفاع كلفة المازوت والتشغيل والصيانة مبرّراً لأسعارهم، فيما يجد المواطن نفسه في موقع الطرف الأضعف: لا يستطيع الاستغناء عن المولّد، ولا يستطيع تحمّل كلفته.

◄ إعلانات رسمية ►

اعلان
صادر عن دائرة تنفيذ صيدا برئاسة القاضي نور الحاج بالمعاملة التنفيذية رقم 2021/206 لبيع العقار رقم /218/ تفاحتا بالمزاد العلني.
المُنفذ: علي محمود هبط وكيله المُحامي حسين صبحي قرقماز.
المُنفذ عليهم: ورثة المرحومة سكنة محمود أبو ريا ممثلين بالمُحامي باسم نمور .
السند التنفيذي: الحُكم الصادر عن المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا الغُرفة الثانية الناظرة بالقضايا العقارية تحت رقم قرار 2020/26 تاريخ 2020/6/2 المُتضمن إزالة الشُيوع في العقار رقم /218/ تفاحتا طريق بيعه في المزاد العلني بين العُموم أمام دائرة التنفيذ المُختصة.
تاريخ تبليغ الإنذار: 2021/10/4.
تاريخ محضر الوصف: 2022/4/19.
وتاريخ تسجيله: 2022/10/17
مُحتويات العقار رقم /218/ تفاحتا: أرض بعل سليخ لا بناء عليها.
مساحته: 2976/م
حُدوده: شمالاً: العقارات: /219/ و/217/ و/215/ تفاحتا.
جنوباً: العقارات: /991/ و/992/ و/994/ و/995/ و/209/ تفاحتا.
شرقاً: العقارين: /216/ و/210/ تفاحتا.
غرباً: العقار /220/ تفاحتا.
بدل التخمين: 2400 سهماً 35,712/ل.ا.
بدل الطرح: 2400 سهماً 35,712/ل.ا.
موعد المزايد ومكانها: نهار الخميس الواقع في 2026/10/22 الساعة الحادية عشرة ظهراً أمام رئيس الدائرة في صيدا .
شُروط البيع: على الراغب في الشراء أن يُودع بدل الطرح بمُوجب شيك مصرفي fresh او تقديم كفالة مصرفية بقيمة هذا المبلغ وعليه ان يتخذ محل إقامته مُختاراً له في نطاق الدائرة وإلا اعتبر قلم الدائرة مقاماً مُختاراً له وعلى المُشتري إيداع كامل الثمن والرسوم والدلالة 5% خلال ثلاثة أيام من تاريخ صُدور قرار الإحالة وإلا تُعاد المزايدة بالعشر على مسؤوليته.
رئيس القلم
أحمد عبد الله

اعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلبت الطاف حشي وكيلة غالبة علويه وكيلة خطار عجاج جمّال المورثته منار علي فضل الله سند بدل ضائع للعقار /410/ جويا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

اعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب المُحامي علي أيوب لموكله محمود نايف زين سند بدل ضائع للعقار /1193/ معركة.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

اعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب المُحامي علي أيوب لموكله يوسف محمد شويخ سند بدل ضائع للعقار /745/ المنصوري.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

اعلان
أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب وفيق علي الحاج سندات بدل ضائع لموكله رقمت غازي الخطيب بالعقارين: 5/41 و17/41 وسطاني ولموكلته شيرين غازي الخطيب بالعقار 16/41 وسطاني ولموكلته دعد بهيج الخطيب بالعقار 15/41 وسطاني.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

اعلان
أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت سحر أحمد سعدي لموكلتها عادله محمد سعدي سند بدل ضائع للعقار /1641/ المروانية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

اعلان
أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمد يوسف اليوسف وكيل سمرا توفيق كنعان بصفتها مشترية سند بدل ضائع للعقار 47/2080 الدكرمان باسم جمال محمود خالد.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

اعلان
أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت امال دبب كاعين سند بدل ضائع للعقار B 27/403 العازية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

تبليغ
موجه إلى محمد علي مشيك وحسين إبراهيم بدير المجهولي المقام إن محكمة الأمور المستعجلة في بعبدا - القاضي الياس مُخيبر تدعوكما للحضور إلى قلم المحكمة في بعبدا لتُبلغ أوراق الدعوى رقم 2025/323 المقامة من محمد قبرصلي موضوعها الاستحصال على صورة طبق الأصل ثانية عن عقد البيع المُمسوح للعقارين /610/ و /613/ مجدلونا.
فينبغي حضوركما أو إرسال وكيل قانوني عنكما وإلا ستتخذ بحقكما التدابير القانونية سنداً لأحكام المادة /445/ أ.م.م وما يليها.
رئيسة الكتبة
فاطمة الزعرت

اعلان
صادر عن القاضي المنفرد المدني في دير القمر الناظر في قضايا الأمور المستعجلة
إلى السيد عاطف أمين عبد السلام.
يطلب حضوركم إلى قلم المحكمة أو إرسال وكيل قانوني عنكم لتبلغ الأوراق والجواب خلال مهلة 15 يوم من تاريخ النشر وحضور الجلسة المقررة يوم الأربعاء في 2026/10/7 الساعة 10:00 بالدعوى المقامة بوجهك من المدعي ريان مجيد حُلاوي ورفاقه برقم أساس 2026/90 بموضوع إزالة تعدي ورفع الضرر عن عقاره رقم /461/ الباروك من عقاركم رقم /450/ الباروك ومنع تسرب المياه المنبذلة منه إلى عقار المدعي تحت طائلة غرامة إكراهية وفقاً لتقرير الخبير.
رئيس القلم
جريس أبو رجيلي

اعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب ربيع حلمي حمدان وكيل الهام عثمان حنتس سند تمليك بدل ضائع باسم / إلهام عثمان حنتس بالقسم 8 من العقار /5655/ منطقة المزرعة العقارية.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

اعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب رهج محمد سويره وكيل نلي جورج حداد وكيلة ايفا نايف واكيم الهبر سند تمليك بدل ضائع باسم ايفا نايف الهبر بالقسم 13 من العقار /29/ منطقة راس بيروت العقارية.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

اعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب يوسف عدنان كاستيرو وكيل سامية ابراهيم حمود سند تمليك بدل ضائع باسم سامية إبراهيم حمود بالأقسام 108 و109 و110 من العقار /227/ منطقة المصيطبة العقارية.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

على الغلاف

بعد نصائح أميركية ومصرية وتركية...

ابن سلمان يطلب الحوار مع «أنصار الله»

علمت «الأخبار»، من مصادر مطّلعة، أن الاتصالات التي أجرتها السعودية خلال الأيام الماضية، وشملت الولايات المتحدة ومصر وباكستان وسلطنة عمان، انتهت إلى عرض قدّمته الرياض، عبر الوسيط العماني، إلى حركة «أنصار الله»، ينص على إعلان وقف لإطلاق النار ضمن هدنة تستمرّ أسبوعَين، وإجراء محادثات مباشرة مع قيادة الحركة، وذلك من أجل «البحث في معالجة المطالب الإنسانية»، ومن ثمّ «التوصّل في نهاية الهدنة إلى اتفاق شامل». وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن المملكة أبدت استعدادها لرفع الحصار عن اليمن وإدخال مساعدات إليه، لكنّ «أنصار الله» لا تبدو متحمّسةً لهذا العرض؛ إذ إنها «تريد حلاً نهائياً وشاملاً للصراع، على أساس أن هناك معركة يمنية – سعودية لا علاقة لها بالشأن اليمني الداخلي». وتُبيّن المصادر أن مطالب الحركة تشمل «إنهاء الحصار بأشكاله كافة: الجوي والبرّي والبحري، وكذلك انسحاب السعودية عسكرياً وأمنياً وسياسياً من كلّ المشهد اليمني، وأن تبدأ في تغذية صندوق يتضمّن التعويضات المالية لإزالة آثار العدوان السعودي على المدن والبنى التحتية اليمنية». وسبق لـ«أنصار الله» أن أبلغت الوسيط العماني أن «طرح السعودية رعاية حوار يمني - يمني، أمر مرفوض، كونه يُعدّ تدخّلاً، وأن ملفّ الحوار اليمني هو شأن داخلي لا يحقّ لأحد التدخّل فيه».

ووفقاً للمعلومات، فإن القصة بدأت مع «الصدمة» التي أصابت القيادة السعودية من جرّاء سقوط الساحل الغربي ومنطقة باب المندب في يد «أنصار الله»، من دون مقاومة تُذكر، إذ أطلع السعوديون، إثر ذلك، من جانب «القيادة الوسطى الأميركية» (سنتكوم) على تقييم يشير إلى «حالة تفكّك مفاجئة في الجسم العسكري الذي كان يقوده طارق صالح، وأن قوات صنعاء بدت وكأنها على اطّلاع كامل على كلّ ما يقوم به صالح وقواته». ويصف مصدر مواكب، الموقف الأميركي في هذا الصدد، بأنه «أقرب إلى تأنيب للسعودية على تصرّف القوات الحليفة لها، مع التأكيد أن الولايات المتحدة لن ترسل قواتها للقتال نيابةً عن أحد». وفي ظلّ «التخلّي» الأميركي، وعدم ملاقاة الاستنجاد» السعودي بدول العالم من أجل الوقوف في وجه «أنصار الله» أيّ استجابة، وجد وليّ عهد السعودية، محمد بن سلمان، نفسه أمام واقع صعب، خصوصاً أن فكرة استقدام مرتزقة من سوريا وليبيا والسودان للقتال في اليمن، لم تلقَ هي الأخرى الصدى المناسب. كما أن ابنَ سلمان تفاجأ، خلال زيارته إلى مصر، بعرض تاريخي لواقع اليمن تولّاه المسؤولون المصريون، قبل أن ينصحوه بالذهاب إلى حوار مباشر مع «أنصار الله».

في الأثناء، كان ابن سلمان يتابع بقلق المعلومات عن إبلاغ الإدارة الأميركية المسؤولين في سلطنة عمان، بأن الولايات المتحدة تريد التحدّث مع «أنصار الله»، من أجل التفاهم على عدم تعريض الملاحة في البحر الأحمر للخطر، وأن تكون هناك ضمانات بعدم إقفال باب المندب. وبحسب مصدر عماني، فإن الاتصالات التي جرت بين المسؤولين في مسقط والناطق باسم «أنصار الله» ورئيس وفدها التفاوضي، محمد عبد السلام، الذي يتّخذ من العاصمة العُمانية مقرّاً له، أفضت إلى تفاهم على أن الحركة نفّذت «عملية عسكرية نظيفة» من أجل استعادة مناطق كانت تقع تحت سيطرة قوات تُدار من خارج اليمن، وأن حكومة صنعاء «ليست في صدد القيام بأيّ إجراءات من شأنها تعريض الملاحة في البحر الأحمر للخطر».

وبعدما تحدّث الأميركيون عن اجتماع عُقد في وقت لاحق بين عبد السلام ودبلوماسي أميركي رفيع في مسقط، برعاية وزارة الخارجية العُمانية، رفضت مصادر «أنصار الله» التعليق على تلك الأنباء، لكنها ذكّرت بأن البيانات التي صدرت عن قوات صنعاء خلال عملية السيطرة على الساحل الغربي وبَعدها، تضمّنت التأكيد بوضوح أنه «ليست هناك الآن أيّ خطط لإقفال باب المندب أو تعريض الملاحة في البحر الأحمر للخطر». ومع ذلك، أبلغ الوسيط العماني، الجانبَين الأميركي والسعودي، بأن «أنصار الله» كانت واضحة في أن الإجراءات الجديدة في باب المندب أو البحر الأحمر، سوف تضمن الأمن للجميع، ما عدا السعودية والحركة الملاحية التي تخصّها، وأن أيّ سفينة تجارية أو ناقلة نفط تتبع المملكة لن يُسمح لها بالعبور أو التحرّك في كلّ منطقة السواحل اليمنية، وأن الحظر سيبقى قائماً إلى أن تعلن الرياض رسمياً رفع الحصار الجوي والبحري والبرّي عن اليمن وتبدأ في تطبيق هذا الإعلان.

> **عرضت الرياض عبر عُمان هدنة لأسبوعين يتمّ التوصّل في نهايتها إلى اتفاق**

المسؤولون المصريون نصحوا ابن سلمان بالذهاب إلى حوار مباشر مع «أنصار الله» (من الويب)

ووفقاً للمعلومات، فإن «أنصار الله» وأركان الحكومة في صنعاء يتلقّون، منذ أسبوع، اتصالات من دول وأطراف خارجية كثيرة، وأن جهات بارزة من مثل باكستان وتركيا ومصر تدخّلت لديهم من أجل احتواء الموقف ووقف العمليات العسكرية، في حين تركّزت المساعي التي شارك فيها مسؤولون من الأمم المتحدة وبريطانيا على سبل تحقيق التهدئة. وفي هذا الإطار، يفيد مصدر معنيّ في مسقط بأن العواصم الحليفة للسعودية أبلغت من جانب المسؤولين في الرياض بوجود معطيات حول نيّة «أنصار الله» الهجوم على مدينة مأرب، والسيطرة من خلالها على المحافظة وعلى كامل محافظة الجوف والانتشار على الحدود مع السعودية. ويبيّن المصدر أن مما ساهم في تعزيز الجهد الدبلوماسي الرامي إلى إقناع السعودية ببدء «رحلة النزول عن الشجرة»، إدراك جميع الأطراف الوسيطة أن قرار الحركة حسم الموقف على الأرض «نهائي»، وأن محاولات الابتزاز التي تقودها المملكة من خلال الادّعاء أن الهجمات اليمنية تطاول مكة لا تؤثّر على الواقع بأيّ شكل، ولا تعيرها صنعاء اهتماماً.

ويأتي ذلك في وقت تواصل فيه قوات صنعاء تثبيت مواقعها في منطقة الساحل الغربي ونقاط التماس في تعز، متّخذةً إجراءات إضافية لمواجهة أيّ محاولة قد يقودها أنصار السعودية لاستدراك خسائرهم. وفي الوقت نفسه، أبلغت قيادة «أنصار الله»، الوسطاء، بأن استمرار الغارات الجوية السعودية ضدّ اليمن، سوف يقابله تصعيد كبير، من بين أشكاله توجيه ضربات أكثر قسوة إلى مرافق حيوية في كلّ المملكة، وليس في جنوبها فقط.

(الأخبار)

مُثلّث أسمرا - جيبوتي - القاهرة

لا بوادر «إسناد» للرياض

محمد عبد الكريم أحمد

تأتي التطوّرات الأخيرة في اليمن، والمتمثّلة بسيطرة حركة «أنصار الله» على الساحل الغربي ومضيق باب المندب، لتضع منطقة القرن الأفريقي أمام تحدّيات جديدة، تبدو خيارات دول «القرن» متفاوتة إزاءها، وإن يَظهر أكيداً، إلى الآن، فشل السعودية في حشد تلك الدول خلفها. ويبرز، في هذا الإطار خصوصاً، موقف إريتريا التي اعتبرت، على لسان وزير خارجيتها، عثمان صالح (11 أيلول)، أنه لا حلّ عسكرياً لـ«الصراع في اليمن»، داعيةً الدول المشاطئة للبحر الأحمر، «بما فيها اليمن» التي وصفتها بأنها دولة لا تخضع لسيطرة حكومة واحدة، إلى التعاون لتحقيق حرية الملاحة فيه. وفي الوقت نفسه، اتّهمت الخارجية الإريترية، الإمارات، بانتهاج سياسات «إمبريالية» - بالتواطؤ مع إسرائيل - في الإقليم، وبتجاوز المصالح التجارية في «الأحمر»، في حين دعا صالح دول حوض البحر - في إشارة غير مباشرة إلى مصر - إلى التنبّه إلى أهداف أبو ظبي الاستراتيجية من وراء التوسّع في السيطرة على موانئ «القرن» وتعزيز حضورها فيها.

وتَبرز أهمية الموقف الإريتري، خصوصاً، في ضوء سيطرة «أنصار الله» على الجزر القريبة من السواحل الإريترية، ومن بينها جزيرة جبل زُقر، التي كانت رجّحت وسائل إعلامية، العام الماضي، استناداً إلى تحليل صور فضائية، أن تكون الإمارات وإسرائيل بنتا فيها ممرّ طيران بطول 2000 متر. كما يزداد موقف أسمرة دلالةً بالنظر إلى ما أوردته تقارير سابقة عن وجود «تعاون» بين «أنصار الله» والسلطات الإريترية. وبمعزل عن إفراط الإعلام الغربي في الحديث عن صِلة إريتريا بإيران واقترابها من المحور الذي تقوده الأخيرة، فإن سياسات أسمرا، التي تشمل فكّ الشراكة مع نظام آبي أحمد عقب نهاية حرب تيغراي في تشرين الثاني 2022، تقترب عملياً من معاكسة مشاريع الهيمنة الإقليمية والدولية التي تقودها الإمارات وإسرائيل، برعاية أميركية «صامتة». ومن شأن تلك السياسات، التي تُعلي من شأن السيادة الوطنية، أن تحوّل أسمرا إلى رقم صعب في الصراع الجاري بين السعودية واليمن، ولا سيما في واحدة من أهمّ ساحاته بالنسبة إلى إريتريا: مضيق باب المندب.

أمّا جيبوتي، فأعلنت، في 13 أيلول، التزامها الواضح بمبدأ ضمان حرية الملاحة البحرية وسلامة الممرّات المائية الدولية، مجدّدةً دعوتها إلى «حلّ سياسي شامل ومُستدام للأزمة اليمنية». ولم تمضِ سوى ساعات على الموقف المتقدّم، حتى بدأت التقارير تتحدّث عن استيلاء «أنصار الله» على جزيرتَين استراتيجيّتَين في البحر الأحمر، لتصبح قوات الحركة على بُعد 34 كيلومتراً فقط من القاعدة الأميركية (كامب ليمونيه) في جيبوتي، التي باتت، والحال هذه، في مرمى مُسيّرات «أنصار الله» وصواريخها. وإذ تمثّل تلك القاعدة، التي تُعدّ أكبر القواعد العسكرية الأميركية في أفريقيا، المنطلق الأهمّ لأيّ تحرّك عسكري أميركي محتمل ضدّ الحركة (علماً أن تقارير غربية سابقة كانت تحدّثت عن رفض جيبوتي، في أكثر من مناسبة، السماح للقوات الأميركية بتوجيه ضربات إلى «أنصار الله» انطلاقاً من «كامب ليمونيه»)، فقد بدا لافتاً - بالتوازي مع إبلاغ الإدارة الأميركية، السعودية، بأنه «ليست لديها خطط للتدخل المباشر ضدّ الحوثيين الآن» - تكثيف الحديث عن الوجود العسكري الأميركي في جيبوتي يتركّز على المساعدة في الدفاع عن مضيق باب المندب، وأن ترتيبات ذلك الوجود التي تضعها الدولة المضيفة تفرض قيوداً تحصره في عمليات «مكافحة الإرهاب» ولا تتيح فتح مواجهة عسكرية مع «أنصار الله». ومن شأن هذا التحفّظ الأميركي أن يضع جيبوتي في موقف مُحرِج، نظراً إلى أن الرياض مثّلت حليفتها الأبرز في السنوات الأخيرة.

> **ترتكز رؤية القاهرة على خطورة خلق بؤرة أزمة دائمة قد تمتدّ لسنوات مقبلة في جنوب البحر الأحمر**

في خضمّ ذلك، جاءت زيارة ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، إلى القاهرة، أخيراً، لتؤكد انسداد الأفق أمام المملكة، ولا سيما مع التحفّظات المصرية والإريترية على المشاركة في عمليات عسكرية ضدّ قوات صنعاء. وترتكز رؤية القاهرة، في هذا الإطار، على خطورة خلق بؤرة أزمة دائمة قد تمتدّ لسنوات مقبلة في جنوب البحر الأحمر، وعلى أن القدرات العسكرية السعودية لن تكون قادرة، حتى في حال إسنادها بقوات «صديقة»، على حسم هذا الصراع بسهولة. وعلى الرغم من أن زيارة ابن سلمان إلى مصر، التي تغري الأعباء الاقتصادية المُلقاة على كاهلها البعض باستسهال توقّع انخراطها عسكرياً إلى جانب السعودية، جاءت بعد ساعات قليلة فقط من عقد ولي العهد اجتماعاً مُغلقاً في الرياض مع قيادات عسكرية بارزة في «القيادة المركزية الأميركية» (سنتكوم)، ورافقتها تكهّنات بوجود تصوّر يتضمن مشاركة مصرية ما إلى جانب السعودية - ولو في مجال تبادل المعلومات -، فإن الراجح أن القاهرة تميل إلى اتّجاه مختلف تماماً، ولو اتّخذت بعض الخطوات العملياتية الاسترضائية للسعودية.

تلويح يمني بتوسيع الحظر البحري
إسرائيل تعرض خدماتها على السعودية

لقمان عبد الله

على الرغم من تعمُّق المأزق الذي تواجهه في اليمن، لا يبدو حلفاء السعودية، إلى الآن، مستعدّين لأكثر من تقديم دعم استخباراتي واستشارات أمنية لها، في وقت تتحرّك فيه المملكة على أكثر من مسار لتعزيز قدراتها الدفاعية، وفي مقدّمتها منظومات الدفاع الجوي - بعدما استُنفد أكثر من ثلثَي ذخيرة «الباتريوت باك 3» لديها في حماية المنشآت الأميركية -. والواقع أن استعانة الرياض بمستشارين وخبراء عسكريين أجانب في حربها في اليمن ليست جديدة، فإلى جانب مشاركة دول عربية وخليجية بقوات ووسائل عسكرية، انخرطت الولايات المتحدة، منذ بداية الحرب، في تقديم دعم استخباري وفني، وتزويد الطائرات بالوقود جواً، فيما تدخّلت المملكة المتحدة عبر شبكة واسعة من المستشارين العسكريين، وضباط الارتباط والفنّيين والخبراء، الذين ارتبط عملهم بمراكز القيادة والتنسيق والتدريب والصيانة.

لكن الجديد في هذه الجولة، أن إسرائيل باتت تحتلّ موقعاً أكثر بروزاً في مسار إسناد السعودية، وإن ما زالت إلى الآن تتحفّظ على شنّ هجوم استباقي على اليمن، انطلاقاً من تقدير مفاده أن أيّ عمل عسكري جديد قد لا يحقّق هدف الردع. وفي هذا السياق، ينقل الكاتب بن كسبيت، في موقع «المونيتور»، عن مصادر استخباراتية إسرائيلية، تقديرها أن معضلة الردع ما زالت قائمة، وأنه لا توجد قدرة واضحة على ردع حركة «أنصار الله»، سواء لدى الولايات المتحدة أو إسرائيل، أو السعودية. وينسب الكاتب إلى مسؤول أمني إسرائيلي إبداءه قلقه من تطور أداء قوات صنعاء وتعاظم قدراتها البرية والاستخباراتية. وعليه، وكديل من المشاركة العسكرية المباشرة، تطرح تل أبيب تعزيز الدعم الاستخباراتي للرياض، والمشاركة في بناء منظومات دفاع جوي لحماية أجواء المملكة.

ومنذ اتّساع جبهة الإسناد اليمنية بعد حرب غزة، أدركت إسرائيل أن التعامل مع «أنصار الله» لا يمكن أن يقوم على القوة الجوية وحدها، بل يحتاج أولاً إلى بناء صورة استخباراتية دقيقة عن بنية الحركة، وقياداتها، وقدراتها، وشبكة انتشارها. وعليه، أنشأت شعبة الاستخبارات العسكرية في جيش الاحتلال وحدة مستقلّة لتجميع المعلومات عن «أنصار الله» ورصد تحرّكاتها، تعتمد بشكل أساسي على اعتراض المكالمات الهاتفية والإشارات، والاستفادة من صور الأقمار الاصطناعية، وتجنيد عشرات اليهود المتحدّرين من أصول يمنية، والذين نشأوا في أسر عاشت في اليمن أو حافظت لأحقاً على العادات واللهجات اليمنية. وبحسب ما نقلته وسائل إعلام إسرائيلية وقتذاك، أُسند إلى هؤلاء العمل في جمع المعلومات، وتعميق فهمهم للثقافة اليمنية. ومع ذلك، فإن الخرق الاستخباري الذي حقّقته إسرائيل مذّاك، كان في آب 2025، عندما تمكّنت من استهداف اجتماع ضمّ رئيس حكومة صنعاء وعدداً من الوزراء، فضلاً عن رئيس هيئة الأركان، عبد الكريم الغماري. وبحسب ما كشفته تحقيقات صنعاء حينها، فإن اعتراض المكالمات الهاتفية هو الذي أدّى إلى كشْف مكان الاجتماع، الذي كان ذا طابع مدني.

> **لا يتوقّف التعاون الإسرائيلي مع المملكة على الدعم الاستخباراتي فقط**

ولا يتوقّف التعاون الإسرائيلي مع المملكة على الدعم الاستخباراتي فقط؛ إذ كشف أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو ورئيس «مشروع شيكاغو للتهديدات والأمن»، البروفيسور روبرت بيب، طلب الرياض - بصورة سرّية - من تل أبيب، الاستعانة بقدراتها لتعزيز دفاعاتها الجوية، في مواجهة الصواريخ والمُسيّرات القادمة من اليمن. وبحسب بيب، فإن هذا التعاون يتمّ عبر قناة تتوسّط فيها «القيادة المركزية الأميركية»، تدّخل الرياض بموجبها في منظومة الإنذار المبكر، وتحصل على بيانات تتبّع وقياس، تساعدها في اكتشاف التهديدات واعتراضها. ويرى بيب أن ذلك التطوّر يعكس تحوّلاً في شبكة الأمن الإقليمي، عنوانه اندماج القدرات الاستخباراتية الإسرائيلية ضمن آليات الدفاع عن السعودية، في وقت تبدو فيه واشنطن أقلّ استعداداً لتحمّل كلفة التدخّل العسكري المباشر. ويصف الكاتب التعاون السعودي - الإسرائيلي بأنه «صفقة بقاء»، أكثر مما هو اختراق دبلوماسي أو مقدّمة فورية لاتفاق سياسي بين الرياض وتل أبيب.

من جهتها، تنظر صنعاء إلى أيّ انخراط خارجي في دعم العمليات السعودية داخل اليمن، سواء عبر المستشارين والخبراء، أو المعلومات الاستخباراتية، أو منظومات الدفاع الجوي، أو الدعم التقني واللوجستي، باعتباره مشاركة فعلية في الحرب، بصرف النظر عن شكلها أو مستوى حضورها الميداني. ومن هذا المنظور، فإن توسيع دائرة المشاركة الخارجية يعني توسيع دائرة الردّ، ولا سيما مع تلويح «أنصار الله» بإدراج الدول المنخرطة في الدعم العسكري للسعودية ضمن حسابات المواجهة البحرية، بما في ذلك إجراءات المنع من المرور في «باب المندب».

تشييع أحد ضباط القوات المسلحة اليمنية الذي سقط في المعارك مع الفصائل الموالية للسعودية (أ ف ب)

تقديرات إسرائيلية متضاربة حول الخطوة السعودية التالية

تضيق الخيارات أمام السعودية في مواجهة المكاسب الأخيرة التي حقّقتها حركة «أنصار الله» في اليمن. وإذ تنخرط المملكة في اتصالات عسكرية إقليمية تشارك فيها إسرائيل برعاية أميركية، فهي تسعى في الوقت نفسه إلى تحريك وساطات يؤمل منها خفض التصعيد. وفي هذا الإطار، نقلت وكالة «رويترز» عن ثلاثة مسؤولين إيرانيين، أن «الصين تواصلت سرّاً مع إيران، بطلب سعودي، لحضّها على استخدام نفوذها لكبح أنصار الله». كما طلبت الرياض من قائد الجيش الباكستاني، عاصم منير، التواصل مع طهران للغاية نفسها، وتحديداً لمنع استهداف المُنشآت الاقتصادية السعودية.

وتأتي هذه المساعي وسط ضغوط متزايدة على السعودية، وصفها الباحث في «معهد دراسات الأمن القومي» الإسرائيلي، يوئيل غوزانسكي، بأنها من «الأشدّ منذ سنوات». ووفق تقديره، تواجه المملكة ضغطاً متزامناً، من «تعطيل الحركة في مضيق هرمز وتضرّر قدرة السعودية على تصدير النفط، إلى تهديد الفصائل العراقية لبناها التحتية، وتهديد الحوثيين باب المندب». ورأى غوزانسكي أن «محدودية الدعم الخارجي تضيّق هامش المناورة أمام وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، بعدما حرص على تجنّب التورّط المباشر والإبقاء، على قنوات التواصل مع إيران مفتوحة»، معتبراً أن هذه الضغوط قد تدفع الرياض إلى «تفاهم مباشر مع طهران لفتح مضيق هرمز والاستفادة من نفوذها لتهدئة أنصار الله والفصائل العراقية»، مستدركاً بأن هذا الاحتمال لا يستند إلى ثقة سعودية بإيران، بل إلى حسابات مرتبطة بوقف التصعيد وتأمين منافذ التصدير. كما حذّر من أن يُترجَم ذلك إلى «مكاسب سياسية لطهران»، داعياً تل أبيب وواشنطن إلى «توفير بدائل عملية للرياض تمنع ازدياد اعتمادها على طهران».

من جهتها، كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» مزيداً من التفاصيل عن الاجتماع السرّي الذي عُقد في ألمانيا، وجمع رئيس أركان جيش الاحتلال، إيال زامير، بنظرائه من سبع دول عربية، بينهم رئيس الأركان السعودي، فياض بن حامد الرويلي، بمشاركة قائد «القيادة المركزية الأميركية»، براد كوبر. وأطلع زامير المشاركين في الاجتماع، الذي استهدف «تعزيز العلاقات العسكرية والأمنية والاستخباراتية بين الأطراف»، على «عمليات» جيش الاحتلال في سوريا ولبنان وقطاع غزة والضفة الغربية واليمن. ووفق الصحيفة، بدأ التعاون الإسرائيلي - السعودي، بوساطة الولايات المتحدة، يتبلور في صورة «مساهمة استخبارية تشمل حماية القواعد العسكرية والبنى النفطية، إلى جانب المساعدة في إيجاد مسار بديل لتصدير النفط يتجاوز مضيقَي هرمز وباب المندب». ورجّحت الكاتبة في الصحيفة، سمادار بيري، أن يتوسّع هذا التعاون، وصولاً إلى «احتمال انضمام السعودية إلى صيغة شبيهة باتفاقيات أبراهام».

(الأخبار)

الحدث

تدشين مشروع «القوات الشعبية»
إيران تنفي طلب التفاوض: ألاعيب ترامب «مكشوفة»

طهران - **محمد خواجوني**

بالتوازي مع استمرار التوتّر العسكري بين إيران والولايات المتحدة في مضيق هرمز، تتواصل المشاورات الدبلوماسية لخفض التصعيد - وإن ببطء -، في حين تدشّن طهران مرحلة جديدة من الجاهزية للسيناريوات الأكثر تشاؤماً، وذلك عبر تنظيم القوات الشعبية، وإخضاعها لتدريبات عسكرية مُكثّفة. وشكّل الاتصال الهاتفي الذي أجراه وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، بقائد الجيش الباكستاني، عاصم منير - بوصف الأخير وسيطاً بين طهران وواشنطن - وبوزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، بُعيد ساعات قليلة من لقائه نظيره الصيني، وانغ يي، في بكين، ما يشبه «تحريكا للمياه الراكدة»، منبئاً باحتمال انطلاق جولة جديدة من المشاورات الدبلوماسية التي يبدو أن الصين ستضطلع فيها بدور بارز.

> **تفعّل الصين حراكها الدبلوماسي في ظلّ تزايد الأضرار التي تلحق بمصالحها**

ورغم النهج الحذر الذي تتبنّاه بكين حيال الانخراط في الملفات الشائكة، إلا أن استمرار الأزمة في مضيق هرمز، وتمدّدها إلى مضيق باب المندب، يضعان مصالحها الاقتصادية، ولا سيما حاجتها الماسّة إلى إمدادات نفطية مُستدامة من المنطقة، في مهبّ التهديد أكثر ممّا كان عليه الأمر في أيّ وقت مضى. ويدفع ذلك الصين، على ما يبدو، إلى تعزيز حراكها الدبلوماسي، وإبداء مواقف أكثر صراحة، تجلّت في دعوة كِلا الطرفين، الأميركي والإيراني، إلى تجنّب التصعيد والعودة إلى مسار «تفاهم إسلام آباد».

ويأتي هذا في وقت واصل فيه الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ادّعاءاته بشأن وجود طلب إيراني مباشر للعودة إلى المفاوضات. لكنّ مصدراً مقرّباً من فريق التفاوض الإيراني أكّد، لـ«الأخبار»، أن هذه الادّعاءات عارية تماماً عن الصحة، ولا تخرج عن كونها محاولة تكتيكية للتلاعب بأسعار الطاقة في الأسواق العالمية. وأشار المصدر إلى أن طهران أبلغت فتح مضيق هرمز، وذلك عبر أطراف وسيطة، مبيّناً أن تلك الشروط تستند في حدّها الأدنى إلى البنود الواردة في «تفاهم إسلام آباد».

وعلى الرغم من جمود عجلة التفاوض إلى الآن، يبدو أن المشاورات الدبلوماسية ستكتسب زخماً أكبر الأسبوع المقبل، حيث تلتئم الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتحتلّ الحرب على إيران وتداعياتها على مضيقَي هرمز وباب المندب، صدارة جدول أعمالها. وفي الوقت ذاته، تترقّب الأوساط السياسية زيارة الرئيس الصيني، شي جين بينغ، إلى الولايات المتحدة، ولقاءه المرتقب مع ترامب، الذي يأتي في ظلّ حالة الاستنزاف التي تعانيها واشنطن في حربها مع طهران.

وبعيداً من المشهد الدبلوماسي، الذي لا تبعث ديناميّاته على التفاؤل، يواصل الطرفان في الساحة الميدانية استعراض القوة، وتوظيف أوراق الضغط، وذلك في محاولة لتعزيز موقفهما التفاوضي في حال انطلاق أيّ مسار دبلوماسي ثنائي. فالولايات المتحدة تضع ثقلها في تشديد الحصار البحري، ومضاعفة الضغوط الاقتصادية، بالتوازي مع تنفيذ ضربات عسكرية محدودة.

طلبة إيرانيون يتنافسون في مشاريع الروبوت خلال حدث اقيم في مسجد «المصلى» في طهران (أ ف ب)

وفي المقابل، تسعى إيران عبر إغلاق مضيق هرمز، والاستفادة من سيطرة حلفائها في اليمن على مضيق باب المندب، وتداعيات ذلك على الاقتصاد العالمي، إلى مضاعفة كلفة الحرب، مراهنة على «لعبة الوقت» في إجبار واشنطن على إعادة تقييم حساباتها. وفي ما يبدو محاولة متجدّدة من قبل ترامب لإضعاف أوراق القوة تلك، نقل موقع «أكسيوس» عن الرئيس الأميركي قوله، أمس: «إننا نقترب من منعطف حاسم مع إيران يتعلّق باستئناف هجمات واسعة النطاق. وأمامي قرار مصيري بشأن ما إذا كنت أريد التدخل والقضاء على النظام الإيراني». وجدّد ترامب ادعاءه أن «الإيرانيين على تواصل مباشر معنا، وما زالوا يرغبون في التوصّل إلى اتفاق»، مضيفاً أنه يريد «استغلال اجتماع الأمم المتحدة للاستماع مباشرة إلى الحلفاء الإقليميين بشأن الخطوات التالية في الحرب. كنّا حريصين على حمايتهم». في غضون ذلك، وفي أحدث التحرّكات الميدانية، أعلنت دائرة العلاقات العامة في «الحرس الثوري»، أمس، إسقاط طائرة مُسيّرة أميركية من طراز «MQ-9» في أجواء جزيرة قشم في مضيق هرمز. ووفقاً لبيان صادر عن «الحرس»، فإن هذه الطائرة تُعدّ «الـ53 من الطراز نفسه التي يتمّ إسقاطها». كما أعلن قائد القوة البرية في «الحرس»، محمد كرمي، أنه أجرى زيارة «ميدانية» لجزر إيرانية في الخليج. وأكّد كرمي، في بيان، أن القوات المسلحة الإيرانية «ستردّ بقوة على أيّ خطأ في الحسابات يرتكبه العدو».

كذلك، وفي إطار الاستعداد للأسوأ على ما يبدو، دشّنت إيران أحدث مراحل تدابيرها الدفاعية بإطلاق مشروع لتنظيم وتدريب 1000 كتيبة من «القوات الشعبية» المتطوّعة. وتعود نقطة انطلاق هذا المشروع إلى حرب الـ40 يوماً التي شنّتها الولايات المتحدة وإسرائيل ضدّ إيران في شباط الماضي، حين أطلقت حملة تحت عنوان «المضحّون بأنفسهم» (جان فدا بالفارسية)، والتي سجّل فيها المواطنون المستعدّون للدفاع عن البلاد أسماءهم، عبر منصة إلكترونية خُصّصت لذلك الغرض. وتفيد المصادر الرسمية الإيرانية بأن أكثر من 30 مليون شخص سجّلوا أسماءهم في هذه الحملة، بشكّل الرجال 68% منهم، والنساء 32%، في حين ينتمي أكثر من 60% إلى الفئة العمرية ما دون 46 عاماً.

ومن المُقرّر أن تنطلق، اعتباراً من الأسبوع المقبل، عمليات تنظيم هؤلاء المتطوّعين وتدريبهم. ووفقاً للمتحدّث باسم المقر الشعبي لحملة «المضحّون بأنفسهم»، سابسان زارع، فقد صُمّمت هذه الدورات على 3 مستويات: التمهيدي، والتكميلي، والمتقدّم. وبيّن زارع أن البرامج التدريبية تشمل محاور متعدّدة، من بينها تأمين الحماية المحلّية، وأعمال الرصد والاستطلاع، واستخدام الأسلحة المحمولة على الكتف، والتحكّم في الطائرات المُسيّرة الانتحارية من طراز «FPV»، بالإضافة إلى عمليات الإسعاف والإغاثة. وفيما يُنتظر إقامة جزء من تلك التدريبات داخل منشآت القوات المسلحة، يُجرى الجزء الآخر في الأماكن الحضرية والمرافق العامّة داخل المدن. ويبدو أن تنظيم القوات الشعبية يهدف إلى رفع مستوى الصمود وتعزيز الأمن الداخلي في إيران، ولا سيما في ظل تزايد القناعة لدى طهران بأن واشنطن تسعى، في إطار نهجها العدائي المستمر، إلى إثارة الاضطرابات وتنشيط الجماعات المسلّحة.

بيرز هرمز بوصفه مصدر الضغط الأكثر مباشرة على الولايات المتحدة (من الويب)

كلفة الحرب تضرب قطاعات إضافية في أميركا

يوماً بعد يوم، يتّسع أثر الحرب الأميركية على إيران على الاقتصاد والعسكر الأميركيَّيْن. وفي حين يضغط التوتر المحيط بمضيق هرمز على حركة الملاحة، وكذلك على إمدادات الطاقة وأسعار الوقود، وتظهر تداعياته تدريجياً على مستوى السياسة النقدية وداخل قطاع الطيران في الولايات المتحدة، ترتفع الكلفة العسكرية للمواجهة، ولا سيما مع استمرار الضغط على منظومات الدفاع الجوي والقواعد الأميركية في المنطقة.

وبحسب تقرير في صحيفة «معاريف» العبرية، أطلقت إيران، في الهجمات الأخيرة، 20 صاروخاً باليستياً في اتجاه الأردن، فيما استخدم الجيش الأميركي ما بين 60 و70 صاروخاً اعتراضياً من منظومة «ثاد» للتصدّي لتلك الهجمات. ويُعدّ هذا الثمن غير متوازن أبداً، ويمكن من خلاله تلمّس استراتيجية إيرانية «ذكية»، تعتمد على تسريع استنزاف الصواريخ الاعتراضية الأميركية في المنطقة. والجدير ذكره هنا، أنه في أعقاب الهجوم الإيراني الأحدث على قاعدة موفق السلطي الجوّية، بدأت واشنطن تحريك عدد من مروحياتها، من بينها «بلاك هوك»، وذلك في إطار إعادة تموضع الأصول العسكرية ومحاولة التقليل من تعرّضها لمخاطر إضافية.

ويأتي هذا في وقت حفّز فيه استهلاك الصواريخ الاعتراضية، تحرّكاً عاجلاً لتوسيع القدرة الإنتاجية للصناعات العسكرية الأميركية، إذ بدأت «جنرال موتورز» إنتاج مكوّنات لهياكل صواريخ «باتريوت» اعتراضية من طراز «MSE 3-PAC» تنتجها لـ«لوكهيد مارتن»، وذلك في ظلّ «النقص الحادّ في مخزونات هذه الصواريخ، واستهلاك كمّيات كبيرة منها في أوكرانيا والحرب على إيران». وفي الموازاة، نقلت مجلة «ذا أتلانتك» عن مسؤولين مطّلعين أن «الضرر في المُنشآت العسكرية الأميركية القريبة من إيران كبير، وأن كلفة إصلاحها المتوقّعة مرتفعة جداً».

وفي قراءته لتلك المُعطيات، يرى أستاذ الدراسات الاستراتيجية في «جامعة سانت أندروز»، فيليبس أوبراين، أن «تعثّر الولايات المتحدة في الحرب يشكّل مؤشراً إلى تحوّلات عميقة في ميزان القوى العالمي»، رابطاً ذلك بـ«هشاشة القواعد العسكرية وانخفاض مخزونات الأسلحة وتراجع القدرة الإنتاجية وتدهور علاقات واشنطن مع حلفائها».

على الضفة الاقتصادية، يبرز «هرمز» بوصفه مصدر الضغط الأكثر مباشرة على الولايات المتحدة، إذ أدّى ارتفاع أسعار الوقود، على خلفية تطوّرات المضيق والحرب على إيران، إلى زيادة الضغوط التضخّمية، على نحو لم يجد معه الاحتياطي الفيدرالي بدّاً من رفع أسعار الفائدة، للمرّة الأولى منذ ثلاثة أعوام، وذلك في محاولة للحدّ من التضخّم. وفي قطاع الطيران، أعلنت شركة الطيران الكبرى «يونايتد إيرلاينز» إلغاء بعض الرحلات المُقرّرة في كانون الأول، فيما حذّر مديرها المالي، مايكل ليسكينين، من «احتمال خفض السعة التشغيلية أيضاً خلال الربع الأول من عام 2027 إذا بقيت أسعار الوقود مرتفعة». كما دفعت زيادة كلفة الوقود شركتَي «أميركان إيرلاينز» و«ساوث ويست» إلى إعادة النظر في جداول رحلاتهما.

(الأخبار)

العراق

مخاوف من وقف شحنات الدولار
واشنطن تلوّح بعقوبات على بغداد

بغداد - **فقار فاضل**

مع اقتراب الـ30 من أيلول، الموعد المُحدّد لسحب قوات «التحالف الدولي» من العراق، ضيّقت واشنطن هامش المناورة أمام بغداد، واضعةً ملفّ «حصر السلاح في يد الدولة» الذي تعهّدت حكومة علي الزيدي بإنجازه في الموعد المذكور، في صلب ضغوطها. ووفق مسؤول حكومي تحدّث إلى «الأخبار»، أبلغت الولايات المتحدة، الحكومة العراقية، في مناسبتَين، بإمكان فرض عقوبات اقتصادية على البلاد، إذا لم تُتّخذ إجراءات فعلية في هذا الملفّ، ملوّحةً بإعادة استخدام ورقة الدولار، عبر وقف الشحنات التي يرسلها الاحتياطي الفيدرالي الأميركي إلى العراق. وبحسب المسؤول نفسه، فإن الإدارة الأميركية قد تعيد النظر في مستوى دعمها لحكومة الزيدي، في حال لم تَرَ خطوات عملية قبل الـ30 من أيلول.

وكانت الولايات المتحدة أوقفت، في نيسان الماضي، الوصول إلى عائدات النفط العراقية المودعة لدى الاحتياطي الفيدرالي، قبل أن تستأنف شحنات الدولار في تمّوز. وتؤكد تقارير حديثة أن واشنطن لا تزال تستخدم الضغط المالي ضمن مساعيها لدفع الحكومة العراقية إلى تلبية طلباتها، فيما نفى مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية، مظهر محمد صالح، وجود خطّة أميركية مُعلنة حالياً لوقف شحنات الدولار في حال عدم تحقّق «حصر السلاح» بحلول 30 أيلول. ويأتي ذلك فيما صعّدت وزارة الخزانة الأميركية، خلال الأيام الماضية، عقوباتها المرتبطة بشبكات تقول الولايات المتحدة إنها تساعد إيران وحلفاءها في المنطقة. ففي العاشر من أيلول، فرضت واشنطن عقوبات على أفراد وشركات في العراق ودول أخرى، متّهمين بالالتفاف على العقوبات الأميركية على طهران.

من جهتها، لا تزال الحكومة العراقية تراهن على الحوار مع الفصائل للوصول إلى صيغة وسطية، تحول دون الانزلاق إلى مواجهة داخلية. وفي هذا الإطار، تعمل لجنة رباعية من «الإطار التنسيقي» على نقل المواقف والرسائل بين الحكومة والقوى المعنيّة، في محاولة لوضع ورقة تفاهم تتضمّن التزامات متبادلة، وجدولاً زمنياً لتنظيم السلاح وعلاقته بمؤسسات الدولة. ويقول النائب محمد الشمري، لـ«الأخبار»، إن «الحوار بشأن حصر السلاح وصل إلى مراحل متقدّمة، إلّا أن بعض الفصائل لا يزال يطرح شروطاً تحتاج إلى وقت لمعالجتها»، مرجّحاً أن «تكون هناك ورقة أشبه بميثاق بين الحكومة والفصائل تتضمّن بنوداً واتفاقات واضحة تحدّد التزامات الطرفين». ويرى أن «فرض عقوبات أميركية واسعة على العراق ليس خياراً محسوماً، في ظلّ اعتماد الحكومة سياسة دبلوماسية ومحاولة تجنيب البلاد تداعيات الحرب، خصوصاً مع الظروف الاقتصادية الصعبة، واضطراب صادرات النفط بسبب أزمة مضيق هرمز».

وتزامنت هذه التطورات مع اجتماع «ائتلاف إدارة الدولة» لبحث الوضعَين المالي والاقتصادي، إلى جانب استكمال التشكيلة الحكومية ومشروع قانون النفط والغاز. وشدّد الائتلاف، في بيان عقب الاجتماع، على ضرورة تجنيب العراق تداعيات

> **نفى مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية وجود خطّة أميركية مُعلنة حالياً لوقف شحنات الدولار**

العقوبات الأميركية المفروضة على بعض الدول، في ظلّ ما وصفه بـ«الظرف المالي الصعب»، الذي تتصدّره تحدّيات متّصلة بالنفط والتجارة وسعر الصرف. ويرى الخبير الاقتصادي، عبد العظيم محمد، في ارتفاع سعر صرف الدولار، إلى جانب الإجراءات الأميركية التي طاولت شخصيات وشبكات في القطاع المالي، مؤشراً على مرحلة أشدّ من الضغط الاقتصادي والمالي، لافتاً إلى أن «اتساع القيود سينعكس على الاقتصاد العراقي، خصوصاً مع اعتماد البلاد على عائدات النفط، وارتباط جزء كبير من تعاملاتها المالية بالنظام الدولاري». أمّا أستاذ العلوم السياسية، عصام الفيلي، فيتحدّث عن احتمالَين: مزيد من العقوبات الاقتصادية، أو انتقال الضغط الأميركي إلى إجراءات أمنية مباشرة. ويشير إلى أن بعض المواقف داخل قوى المقاومة، تتحدّث عن استمرار عملية تنظيم السلاح لسنوات، فيما تريد واشنطن نتائج أسرع مرتبطة بموعد انتهاء مهمّة «التحالف».

الزيدي تحت ضغط أميركي متعاظم للسير في ملف حصر السلاح (أ ف ب)

حملة يمينية دفاعاً عن ترامب: الإدارة تنفض يدها من نتنياهو؟

حسين إبراهيم

قبل أقلّ من شهرَين على انتخابات التجديد النصفي لـ«الكونغرس» الأميركي، وشهر ونيّف على انتخابات «الكنيست» الإسرائيلي، ظهر اتجاه بارز داخل الإدارة الأميركية، يبدو مُجمّعاً عليه، يقوم على محاولة إبعاد الرئيس دونالد ترامب عن وصمة الانجرار إلى الحرب ضدّ إيران، خلف رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو. والاتجاه هذا، إنّما يحمل تفسيرَين أو واحداً منهما: الأول هو أن نتنياهو، وفق ما تُظهره استطلاعات الرأي في إسرائيل، وفي ضوء التنازع داخل معسكره أيضاً، أبل إلى السقوط، أو قد يكون وقع فعلاً، وبدأت تُعمَل فيه السكاكين منذ الآن. فبالأمس مثلاً، كان العنوان الرئيس لموقع «واينت» التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، وهي من الصحف التي تميل نحو اليمين، أن نتنياهو وزوجته أنفقا عشرات الآلاف الدولارات من المال الحكومي خلال زيارة إلى الولايات المتحدة عام 2025، في ما يمثّل فضيحة جديدة تضاف إلى قضايا الفساد التي يحاكَم فيها، ببطء شديد، نتيجة الحرب، ويُنتظر أن تتسارع لتقودَه إلى ما وراء القضبان، إذا ما سقط في الانتخابات. أمّا التفسير الثاني، فهو أن قسماً كبيراً من اليمين الأميركي، يحمّل نتنياهو مسؤولية توريط الولايات المتحدة في حرب ضدّ مصلحتها تماماً، في ما لا يُظهر ترامب، لدى الرأي العام الأميركي، رئيساً ضعيفاً يمكن لإسرائيل أن تديره كيفما تشاء، ويعاكس الصورة التي يحاول الرئيس تسويقها لنفسه.

من الطبيعي لشخص من مثل نائب الرئيس، جي دي فانس، أن يدافع عن رئيسه، خاصة أن ذلك يثبّت توجّهه الخاص المعارض للحرب على إيران منذ البداية. لكن ما ليس طبيعياً، هو أن يردّ الموقف نفسه على لسان السفير الأميركي في إسرائيل، مايك هاكابي، المعروف بولائه لثل أبيب أكثر من ولائه لواشنطن، ولنتنياهو الذي لم يكن «اللوبي» المذكور وحده الذي سهّل فوز ترامب، وإنما ساهم فيه أيضاً تحوّل الناخبين من أصول عربية وإسلامية عن «الديمقراطيين» بسبب حرب غزة، وتعهُّد المرشح «الجمهوري» بإنهاء هذه الحرب. اليوم، خسر معسكر ترامب، ليس تلك الشريحة من الناخبين فقط، وإنما، إلى جانبها، شريحة واسعة من ناخبي اليمين نفسه، ليتبقّى له «اللوبي» الإسرائيلي وحده، الذي لا يبدو كافياً لضمان سيطرة «الجمهوريين» على مجلسَي «الكونغرس».

أكثر من ذلك، حتى لو فاز اليمين بالمجلسين مُجدّداً، فليس مضموناً أن يكون هذا اليمين موالياً لترامب؛ إذ إنه حتى في «الكونغرس» الحالي، ولا سيما في مجلس النواب، تمرّد بعض «الجمهوريين» - وإن كان عددهم محدوداً - على الرئيس، وهو ما قد يؤشّر إلى أن عدداً من «الجمهوريين» سيسعون إلى التمايز عنه في الانتخابات أيضاً، وذلك لإبعاد أنفسهم عن التورّط في حروب خارجية لمصلحة إسرائيل. ويعني ما تقدّم، أنه حتى لو ظلّ «الجمهوريون» مسيطرين على المجلس، فلن يكونوا بالضرورة مطيعين لترامب.

لكنّ الانتخابات لم تكن الاعتبار الوحيد لترامب في الانجرار إلى الحرب، بل سيطرة إسرائيل على المال الذي يعزّز إمبراطوريته المالية. وعندما تقول إيران، ولو بشكل غير رسمي، إن خسارة «الجمهوريين» الانتخابات النصفية، لن تؤدّي بالضرورة إلى وقف الحرب عليها، فهي تضع في حسابها ذلك، كما يضعه في حسابهم كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية، الذين قال عدد منهم أخيراً إن الحرب قد تستمرّ حتى نهاية ولاية ترامب. أمّا توقّع الأخير نفسه أن تنتهي الحرب قبل الانتخابات النصفية أو بعدها مباشرة، فهو تلاعب إعلامي هدفه تعزيز حظوظ حلفائه في الانتخابات، فحسب.

> **الانتخابات لم تكن الاعتبار الوحيد لترامب في الانجرار إلى الحروب**

الكرة الأوروبية

«نهاية حقبة»... ممولّ أحزاب اليمين يغادر تشيلسي

بعد أشهر من التكهنات والشائعات، باعَ رجل الأعمال الأميركي تود بولي حصته في نادي تشيلسي إلى شركة «كليرليك كابيتال». صفقة جعلت كليرليك الأمرة الناهية في النادي الإنكليزي. وسط تساؤلات تحوم حول مستقبل تشيلسي بعد التغيير الحاصل

حسين فحص

عام 2022، فرضت الحكومة البريطانية عقوبات على مالك نادي تشيلسي حينها، الروسي رومان أبراموفيتش، بسبب علاقته بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وذلك على خلفية العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، ما أدّى إلى تجميد أصول أبراموفيتش في المملكة المتحدة وإعلان نيّته بيع تشيلسي تباعاً.

وبعد تقديم أكثر من عرض، تم قبول مشروع مجموعة استثمار يقودها الملياردير الأميركي تود بولي في نهاية المطاف بالتحالف مع شركة «كليرليك كابيتال» بالإضافة إلى بعض المستثمرين.

تمّت الصفقة حينها مقابل 4 مليارات و250 مليون جنيه إسترليني تبعاً لمصادر عدة، دفعَ منها تحالف تود بولي 2,5 مليار باوند مع التعهّد بدفع 1,75 مليار باوند للاستثمار في النادي، والتي تشمل استثمارات في ملعب الفريق ستامفورد بريدج والأكاديمية وفريق السيدات والتمويل المستمر لمؤسسة تشيلسي الخيرية.

وعلى مدار 4 سنوات، حاولَ الملّاك «الجدد» تطوير النادي، حيث مرّ تشيلسي بعدد من التقلبات الإداريّة والفنيّة، إلى أن استقر الوضع نسبياً هذا الموسم مع المدرب الجديد تشابي الونسو. لكن بعد مرور 4 جولات على الموسم الجاري، حصل تغيير في رأس الهرم.

أعلنَ تشيلسي أنّ شركة «كليرليك كابيتال» قد استحوذت على «السيطرة الكاملة» على النادي بعد إتمام صفقة شراء حصص أقلية من تود بولي ومارك والتر.

على خلفية ذلك، سيترك بولي منصبه كرئيس لمجلس الإدارة، منهياً بذلك ارتباطه الذي دامَ أربع سنوات بالنادي اللندني.

وأكّد بيان صادر عن نادي تشيلسي أن هانز يورغ ويس، الذي يمتلك حصة 12,8%، سيظل «شريكاً ومساهماً مهماً في مجموعة الملاك»، مضيفاً أنّه «لن تطرأ أي تغييرات على العمليات اليومية أو القيادة أو الاستراتيجية في النادي».

تجدر الإشارة إلى أنه كان من ضمن بنود اتفاقية الكونسورتيوم عند تأسيسه لشراء نادي تشيلسي عام 2022، عدم جواز بيع أيّ من أعضائه أسهمه لأي جهة خارج المجموعة لمدة عشر سنوات.

سيترك بوهلي منصبه كرئيس لمجلس الإدارة، منهيا بذلك ارتباطه الذي دام اربع سنوات بالنادي اللندني

لن تطرأ أي تغييرات على القيادة أو الاستراتيجية في النادي

والآن، تُسيطر «كليرليك كابيتال» سيطرة كاملة على تشيلسي ونادي ستراسبورغ الشقيق تحت قيادة شركة «BlueCo» (الشركة التي تُشرف على الناديَين)، بينما حصلَ بوهلي ووالتر على ما يعتبرانه سعراً عادلاً لبيع حصّتيهما والانسحاب.

رحيل «الإمبراطور»

بعيداً عن شهرته في عالم كرة القدم رفقة تشيلسي تحديداً، يملك تود بولي محفظة استثمارية ضخمة، إذ إنه يعد المؤسس المشارك ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة «Eldridge»، وهي شركة قابضة للتامين وإدارة الأصول تُدير أصولاً تزيد قيمتها على 70 مليار دولار وتضم أكثر من 5000 موظف وتستثمر في أكثر من 100 شركة.

ويمتلك بولي أيضاً حصصاً في فريق لوس أنجلوس دودجرز لكرة القاعدة وفريقي ليكرز وسباركس لكرة السلة، بينما كان يمتد نفوذه في كرة القدم الأوروبية عبر شركة «BlueCo» من تشيلسي إلى ستراسبورغ الفرنسي.

وبحسب تقارير مختلفة، يُموّل تود بولي حركات سياسية على جانبَي المحيط الأطلسي، بينما يُدير إمبراطورية تجمع بين الرياضة والإعلام والتمويل والنفوذ العالمي.

في مايو/أيار الماضي، تبرّعت شركة «Eldridge» بمبلغ 75 ألف جنيه إسترليني لحركة «Reform UK» اليمينية، وقد ربطت صحيفة «فايننشال تايمز» هذا التبرع ببولي، وأشارت إلى أن الشركة لم يكن لديها أي سجل بتبرعات سابقة للأحزاب السياسية البريطانية.

ومع ذلك، لم يدخل بولي معترك السياسة عبر لندن، بل ينحدر من مكان أبعد بكثير. ففي الولايات المتحدة، تُوثّق سجلّات لجنة الانتخابات الفيدرالية تبرعات باسمه للمعسكر الجمهوري، بما في ذلك دفع مليون دولار لشركة «MAGA Inc.»، وهي لجنة العمل السياسي التي تدعم أجندة دونالد ترامب السياسية.

أخبار عالمية

إقالة 13 مدرباً في الدوري الفرنسي

أعلنَ نادي لنس إقالة مدرّبه الألماني، دينو توبمولر، بعد مرور أربع جولات فقط من الموسم الجديد في بطولة الدوري الفرنسي لكرة القدم، ليكون المدرب الرقم 13 الذي يُستبدل في موسم 2026-2027، إذ سبقهُ تغيير 12 مدرباً قبل انطلاق الموسم الجديد الحالي في ظاهرة غريبة تعيشها منافسات «الليغ 1».

وانضمّ توبمولر إلى قائمة من 12 مدرباً غادروا بطولة الدوري الفرنسي في موسم 2026-2027، فهو غادر منصبه بسرعة بعد أربع مباريات فقط، في حين أنّ ميركاتو المدربين في «الليغ 1» شهدَ حركةً كبيرةً جداً بسبب تغيير 12 نادياً من أصل 18 للمدير الفني بين نهاية الموسم الماضي 2025-2026 وبداية الموسم الحالي 2026-2027، ليكون مدرب لنس المغادر الرقم 13 من أصل 18 مدرباً يقودون أندية الدرجة الممتازة حالياً.

وباتت الأندية الوحيدة التي حافظت على مدربيها في الموسم الحالي هي باريس سان جيرمان الفرنسي (لويس إنريكي)، ونادي ستاد رين (فرانك هايز)، أولمبيك ليون (باولو فونسيكا)، لو هافر (ديديه ديغارد)، لومان (باتريك فيديرا)، نادي تروا (ستيفان دومون)، في ظاهرة تؤكّد معاناة الأندية الفرنسية التي غيّرت مدربيها وأجهزتها الفنية وتفكيرها الكبير في إعادة ترتيب الأوراق من أجل تحسين النتائج في الموسم الحالي.

كلوب يستدعي 16 وجهاً جديداً لمنتخب ألمانيا

اختارَ يورغن كلوب، المدير الفني للمنتخب الألماني لكرة القدم، 44 لاعباً وقسّمهم على فريقَين لأوّل أربع مباريات سيقود فيها المنتخب الألماني.

وتضم القائمة الكبيرة التي أعلنها كلوب الخميس 16 لاعباً من قائمة المنتخب في كأس العالم الأخيرة، إلى جانب 16 لاعباً لم يسبق لهم خوض أي مباراة دولية، ويتقدّمها القائد جوشوا كيميتش، الذي سوف يعود إلى مركز لاعب الوسط بعد أن شغلَ مركز الظهير الأيمن.

وتضم قائمة المباراة 23 لاعباً فقط، لكن كلوب يرغب في إدارة أحمال اللاعبين، إلى جانب الحصول على انطباع أوّل عن الوجوه الجديدة، خلال المباريات الأربع في دوري الأمم الأوروبية أمام هولندا وصربيا واليونان مرّتَين.

وتضمنت القائمة وجوهاً جديدة ومفاجآت، من بينها باماياسي كونتي، لاعب هوفنهايم، وهينيس بيرنز، لاعب أوغسبورغ، وثلاثي فرايبورغ ماكس روزنفيلدر وفيليب تروي وديري شيرهانت، إلى جانب يونس بن طالب لاعب أينتراخت فرانكفورت.

كما عاد إلى صفوف المنتخب عدد من اللاعبين الذين غابوا عن كأس العالم، من بينهم حارس المرمى مارك أندريه تير شتيغن لاعب أياكس، والجناحان سيرج غنابري، لاعب باير ميونخ، وكريم أديمي، لاعب برشلونة.

ورغم ضخامة القائمة، لم تشمل الاختيارات لاعبين من أمثال مهاجم شتوتغارت دينيز أوندداف، ومهاجم غالطة سراي ليروي ساني، وحارس هوفنهايم أوليفر باومان.

كلمات متقاطعة 5182

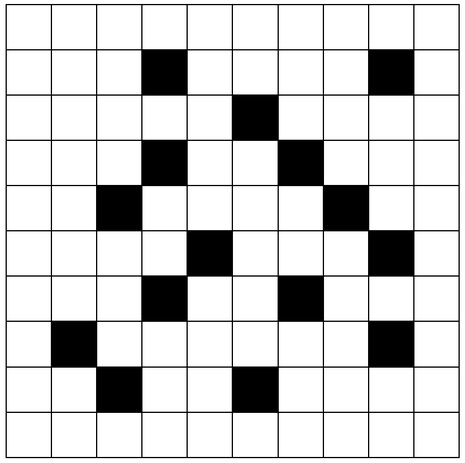

أفقيا

1- وزير دفاع اميركي سابق – 2- معامل في المانيا للصناعات الثقيلة والأسلحة – مدينة فرنسية – 3- لطيف وصديق – مصيف عراقي – 4- مدينة فرنسية – حرف عطف – من الحيوانات – 5- نعم بالأجنبية – من جبال فلسطين – عائلة مؤلف إيرلندي شهير – 6- ما ظهر من السماء ماساً الأرض – من أسماء الذئب – 7- خلاف نهار – للتعريف – من الحيوانات – 8- مدينة في قلب الصحراء السورية – 9- نستخرج الطاقة – احد الوالدين – نهر إيطالي – 10- مدينة مغربية

عمودياً

1- أغنية للفنانة أسمهان – 2- مدينة فرنسية – نعم بالأجنبية – 3- كفيل – صحيفة لبنانية محتجبة – 4- نحفر البئر – راحة اليد – غندي – 5- وعاء بالأجنبية – أعداد – 6- مدينة إنكليزية – خلاف أيام – 7- للتمني – إلهي – 8- بريح – حرف جزم – 9- مدينة صينية دمرها زلزال عام 1976 – منخفض بالأجنبية – 10- شعوب جرمانية غزت بريطانيا العظمى في القرن الخامس

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- موسوليني – 2- جرن – صنافير – 3- دق – صوف – هما – 4- فحص – سمير – 5- مزيّف – قم – لي – 6- شبل – آر – ١١ – 7- مداخل – نعنع – 8- سربالي – 9- شوكينغ – أمي – 10- يوسف الصدّيق

عمودياً

1- مجدي مشموشي – 2- ورق – زبد – و و – 3- سن – فيلاسكس – 4- صحف – خريف – 5- لصوص – البنّا – 6- ينف – قر – أغلّ – 7- نا – سم – لن – 8- يفهم – أعياد – 9- يميلان – مي – 10- هراري – عقيق

sudoku 5182

		5						2
3			4		7			9
	1	7	5			3	4	
			2				9	3
8			1	3	4			5
2	3				5		7	
	2				3		8	
9			6		8			
7						1		4

حلول الشبكة السابقة

3	1	9	8	2	5	7	4	6
6	5	8	4	9	7	1	2	3
2	4	7	6	1	3	5	8	9
8	2	6	5	7	1	3	9	4
5	9	3	2	4	6	8	1	7
1	7	4	3	8	9	6	5	2
4	6	2	1	3	8	9	7	5
7	3	1	9	5	2	4	6	8
9	8	5	7	6	4	2	3	1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 479

كلمة السر من 4 حروف؛ واحة صحراوية كبرى في إمارة أبو ظبي

المارية – الهيلة – بني ياس – جسر – حفيف – دول – رمال – روح – سباق – صحراء – ضفة – عمل – قطوف – قلاع – كثبان – محميات – مناصير – مزارع – ماء – هلال – هواء – واحة

ج	س	ر	س	ا	ي	ي	ن	ب	ل
ة	ف	ض	ق	ا	ب	س	ء	ه	ل
ل	م	ع	د	و	ل	ا	و	ا	ة
ت	ا	ء	ة	ي	م	ا	م	ع	ل
ا	ل	م	ا	ح	ء	ر	ع	ر	ي
ي	م	ن	ك	ر	ا	و	ا	ا	ه
م	ا	ا	ث	ل	ح	و	ل	ز	ل
ح	ر	ص	ب	ا	ر	ص	ق	م	ا
م	ي	ي	ا	ل	و	ف	و	ط	ق
ا	ة	ر	ن	ه	ح	ح	ف	ي	ف

حلول الشبكة السابقة: ارخميدس

عملية حسابية 479

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	–		٪		=	14
+		X		X		
	X	6	X		=	72
٪		٪		X		
	X		X	4	=	24
=		=		=		
43		26		80		

حلول الشبكة السابقة

90	٪	2	٪	5	=	9
٪		X		X		
5	X	20	–	9	=	91
٪		+		٪		
3	X	11	X	3	=	99
=		=		=		
6		51		15		

شبكة العنكبوت 479

إعداد نعوم مسعود

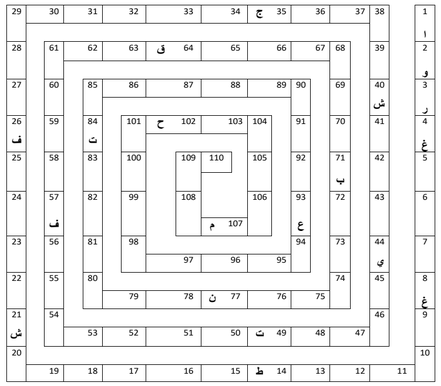

1 – 4 آلة موسيقية
4 – 26 قائد عسكري سوفياتي جزر روسيا وصولاً الى برلين خلال الحرب العالمية الثانية
24 – 31 امين عام راحل للامم المتحدة
29 – 37 فتاة لبنانية من اغانيها « اخاصمك اه »
36 – 44 شيف لبناني راحل كان من ابرز رواد الطهي في العالم العربي
43 – 49 من العلوم الاساسية المدرسية
48 – 52 ابناء الجيل الواحد من نفس السن
51 – 59 طبيب وفيلسوف عربي عُيّن رئيس اطباء مصر من اشاره « موجز القانون »
59 – 65 شاعر لبناني راحل
64 – 68 اضطرابات وعدم استقرار
67 – 71 مدينة مصرية
71 – 77 قصر وقلعة صاحبة الجلالة في انكلترا على ضفة نهر التايمز
76 – 81 معركة بارزة خلال الحرب العالمية الثانية حدثت في ميناء فرنسي بين الإلمان والحلفاء
81 – 84 جزيرة يونانية في البحر الابيض المتوسط
84 – 88 سلسلة جبلية تشكل الحدود بين سلوفاكيا وبولندا
87 – 96 رئيس الماني راحل
95 – 105 مؤرخ وجغرافي عربي من مؤلفاته « معجم الأدباء »
104 – 110 ولاية اميركية عاصمتها شايان

حل شبكة العنكبوت السابقة

نقاتق – نقولا ابو سمح – محمد باقر قاليباف – افلاطون – طوني بارود – رود خولييت – تيرّي اوزو – زودباك – اكسدنيا – الجداول والخمائل – لارنكا – كافيين – نابو – بولندا – دافوس – سلوفينيا – اميركا – السارية

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5182

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب ومترجم فرنسي. حصل على جائزة غونكور عن روايته « العظة حول سقوط روما »

1+2+8+6+9 = زرافة بالأجنبية ■ 3+4+5+4+7 = حبيب جوليت ■ 10+11 = سقي

حل الشبكة الماضية: **ياقوت الحموي**

ماوراء الصورة

«استهداف» مكّة الرياض تحتمي بالحرب الدينية

بين التحذير السعودي من «استهداف» مكّة وغياب أي انفجار داخل المدينة، اندلعت معركة أخرى على مستوى السردية. فبينما وظّفت الرياض رمزية المدينة المقدسة لحشد التضامن الإسلامي، شكّك ناشطون في الرواية الرسمية وتوقيتها، وسط تصعيد عسكري وإعلامي متبادل أعاد الحرب اليمنية إلى واجهة الصراع الإقليمي

علي سرور

يرزح ملايين اليمنيّين تحت وطأة الحصار السعودي منذ أكثر من عقد من الزمن. خلال هذه الحقبة، قضى الآلاف من المدنيّين جرّاء الضربات الجوّية تارة، والجوع وتفشّي الأمراض طوراً. أمّا وقد انتفضت صنعاء أخيراً على سجّانها من خلال الردّ على الحصار بمثله، وعلى الضربات الجوّية بهجمات بأسراب الطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية على أهداف عسكرية وحيوية، بدت على الرياض عوارض التخبّط السياسي في مواجهة النجاح اليمني التكتيكي. وبعد فشل المملكة في استدراج بأنصارها وتركيا في مستنقعها، وتردُّد حلفائها من العرب في الانخراط بهذه المعركة، انتقل خادم الحرمين الشريفين إلى استعمال ورقة «المدينة المقدّسة» لحثّ أكثر من مليار مسلم على نصرة «بيت الله». لم يُسجّل أي انفجار في مدينة مكّة، ولم تُعلن القوات اليمنية عن استهدافها، لكنّ ما لبثت أن زعمت السعودية إسقاطها مسيّرة على مقربة من المدينة، حتّى انطلقت سردية إعلاميّة مختلفة على وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي. تبدّلت العناوين من معارك حقّق فيها اليمنيّون ضربات قاسية في الساحتين اليمنية والسعودية، إلى حالة نفير عام للمسلمين لنجدة المدينة المقدّسة. لكن غاب عن غرفة عمليّات الحرب المنطقة، أنّ تخديرهم لهذه الشعوب على وقع قتل «إسرائيل» لعشرات الآلاف المسلمين خلال انتفاضتهم للدفاع عن قبلة المسلمين الأولى المسجد الأقصى، سيُخلّف تبعات وخيمة على قدرتها في استنهاضهم في حربها غير المبرّرة على المسلمين في اليمن العربي.

قصف وهمي

يوم الثلاثاء الفائت، وفي منتصف النهار حيث الذروة في الحصول على الانتباه الإعلامي الكامل، أطلق الدفاع المدني السعودي الإنذار المبكر الطارئ في مدينة مكّة للتحذير من خطر محدق. أرفق ذلك بإرشاد سكّان المدينة بضرورة اتباع التعليمات وعدم الخروج من المنازل أو المباني والاختباء خلف سواتر صلبة. انتشر الخبر كالنار في الهشيم، بين ناشطين عبّروا عن استنكارهم أو استغرابهم لاستهداف المكان المقدّس، وآخرين

> مؤامرة حاكتها الغرف الإعلامية لاصطناع حدثٍ مزيّف

حذّروا من خيوط مؤامرة تحيكها الغرف الإعلامية لاصطناع حدثٍ مزيّف.

بعد انتهاء حالة الخطر، لم يُبلّغ عن انفجارات أو اعتراضات في سماء المدينة، كما لم تسقط أي ضحية جرّاء أي حدث أمني. مع ذلك، بدأت المحرّكات الإعلامية في توسيع دائرة الاهتمام على الخبر. ولإضفاء شرعية عسكرية على السردية، خرجت القوات السعودية لتدّعي اعتراض طائرة مسيّرة واحدة، قالت إنّها «حاولت دخول المجال الجوّي للعاصمة المقدّسة (مكّة المكرّمة)». واستخدم البيان العسكري مفردات دينية، مدّعياً أنّ هذه المزة الثانية التي تُحاول فيها جماعة «أنصار الله» مهاجمة المدينة، بعد محاولة مماثلة في عام 2017.

في مقابل هذه السردية، لفت الناشطون إلى هفوات تقنيّة في تسلسل الأحداث. يوم الثلاثاء، أطلقت السعودية الإنذارات المبكرة في محافظات عدة، لكنّ آخرها كان قرابة الثانية عشرة ظهراً. أما البيان الرسمي لقيادة القوات المشتركة للتحالف، فأشار إلى اعتراضها المسيّرة يوم الثلاثاء عند الساعة السادسة والخمسين دقيقة مساءً. وكتب أحد المدونين: «كيف يتم إطلاق الإنذار قبل 8 ساعات ونصف من الاستهداف المزعوم؟».

حكومات تركب الموجة

بنت الماكينة الإعلامية السعودية سرديّتها الإعلامية على النقطة الحسّاسة التي تفرض دعماً واسعاً، لا سيّما من الحكومات الحليفة. ورغم غياب الخسائر والحقائق التي تؤكّد حصول أي استهداف، إلّا أنّ ناشطين يدورون في فلك المملكة حرصوا على تحويل الخطاب من فداحة الخسائر السعودية الناجمة عن قرارها بحصار اليمن، إلى استخدام مصطلحات الحرب الدينية التي تستفزّ وجدان مئات ملايين المسلمين حول العالم. على سبيل المثال، نشر الإعلامي السعودي، داود الشريان، على حسابه على منصّة إكس: «استهداف الحوثي مكّة كسر آخر حدود الحرب. لسان حال المسلمين اليوم، قد تهون الأرض إلا موضعا». وعاد الشريان ليُسخّر أهدافه من الحدث الإعلامي كاتباً: «من يوجّه سلاحه إلى قبلة المسلمين يوسّع خصومه من دولة إلى أمّة».

لاقت الصرخة السعودية آذاناً صاغية في عواصم حليفة، وخرجت بيانات تضامن ترفض المساس بالمدينة المقدّسة. في موازاة ذلك، انتشرت تقارير في لبنان تفيد عن إيعاز الرياض للتطرّق إلى التهديد المحدق بقبلة المسلمين في خطب المساجد. أمّا رئيس الجمهورية في لبنان، جوزيف عون، فلاقت المسيّرة المزعومة التي لم تصل إلى هدفها، اهتماماً من مساحته اليومية لإدانتها. علماً أنّ المسيّرات الإسرائيلية تخترق المجال الجوي لقصر بعبدا بشكل روتيني يومي، من دون أن تؤرّق قاطنيه.

سردية «العاجز»

بالتزامن مع التعثّر الميداني السعودي في الداخل اليمني، والضربات التي تلقتها في مطاراتها وثكناتها العسكرية، وشلّ جزء رئيسي من الصادرات النفطية، سجّلت وسائل التواصل الاجتماعي احتفاء ناشطين بالانتفاضة اليمنية العسكرية. وعلى وقع المشاهد الموثّقة لإنجازات «الحوثيين» التي ضجّت العالم الافتراضي، لم تجد السعودية صورة إعلامية تُروّجها للعالم في الوقت الذي تلقت فيه ضربات إعلامية موجعة. في هذا السياق، كتب النائب البريطاني الأسبق جورج غالاوي على منصّة «إكس»: «اليمن كانت كفرة قبل أن تصبح غزة»، في تعليقه على صور تُظهر المجاعة وتفشّي الأمراض لدى الأطفال في اليمن بسبب الحصار الخانق منذ عام 2015.

أمام تردّد الحلفاء والتخبّط الميداني، اختارت الرياض الهروب إلى تسويق الحرب بصورة دينية. وإن لم يستجلب ذلك تحرّكات عسكرية مساندة، إلّا أنّه يساعد في الحصول على التفاف شعبي بعدما نقلت نفسها من خانة الجلّاد، إلى مكانة الضحيّة. وفي العموم، استطاع الديوان السعودي الملكي إخفاء عناوين خسائره النفطية المدوية وتخلّي حلفائه الاستراتيجيين عنه، باستثناء المساعدة الإسرائيلية الموضعية.

مرآة الغرب

محمد غملوش: مساء الخير للكائنات العاقلة

بين شاشة الأخبار ومنصات التواصل، اختار محمد غملوش أن يخوض معركته الخاصة ضد ما يصفه بـ«الرداءة» و«الخواء»، يستعين بالعلم والكتب لمساءلة ظواهر رقمية يتابعها الملايين، محذّراً من مجتمع يتحوّل تدريجياً من إنتاج المعرفة إلى استهلاك الترفيه

مهدي زلزلي

قبل عام واحد، انتشر مقطع فيديو لمحمد غملوش يخاطب فيه النائب بولا يعقوبيان بينما يحمل في يده نسخة من كتاب الأميركي بيل برايسون «موجز تاريخ كل شيء تقريباً»، مستعرضاً الإسهامات العلمية والفكرية عبر التاريخ لأفراد ينتمون إلى المذهب الشيعي، من جابر ابن حيان إلى ابن سينا إلى الرازي إلى نصير الدين الطوسي والملا صدرا وآخرين، وضعوا أسس العلوم المختلفة قبل أن يستفيد منها الغرب لاحقاً. وجاء الفيديو رداً على وصف يعقوبيان العقيدة عند الشيعة بـ«القاتلة» في إطلالة تلفزيونية عبر قناة «المشهد»!

> ما يربطه بالجنوب هو حصراً تجذّر فكرة العداء لكيان الاحتلال

كثيرون كانوا يعرفون غملوش قبل ذلك بوصفه صانع محتوى مميزاً في آن واحد، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومذيعاً للأخبار في قناة «العربي». ولكن الحقيقة التي أكدتها الأرقام أن كثيرين غيرهم عرفوه بعد هذا الفيديو الذي تداوله المستأوُن من كلام يعقوبيان بكثافة، بسبب بلاغة الرد وإيجازه فضلاً عن رصانة الخطاب والابتعاد عن الابتذال والإساءة الشخصية.

لم يتجنب غملوش ذكر اسم يعقوبيان، ولم ينزلق في المقابل إلى الردّ على إساءتها بمثلها، والأهم هو ما يعرفه جيداً من يتابع محتواه بانتظام من أن ردّه لم يكن نابعاً على الإطلاق من انتمائه إلى الجماعة المستهدفة بالوصف المسيء. وفي كلمات معدودة، قال للنائب ما مفاده: «إنك تسيئين إلى جماعة كاملة من موقع الجاهل، لأنك لم تعطي نفسك فرصة الاطلاع على منجزها الحضاري، فتجمعين بذلك عيب الجهل إلى عيب الإساءة».

من «المؤثرين» إلى صناعة الرداءة

بالخلطة ذاتها من الجرأة والرصانة، سيواصل محمد ما كان قد بدأه قبل الفيديو المذكور، فلا يتوزّع عن ذكر من ينتقده بالاسم ولو كان من «المؤثرين» الذين يتابعهم الملايين ويمتلكون أحياناً ما يشبه «التراس» من المعجبين إلى حد الهوس الجاهزين للدفاع عنهم أمام أي نقد بمعزل عن أي معايير أخلاقية.

في آخر إطلالاته التي يستهلها دائماً بعبارة «مساء الخير للكائنات العاقلة»، وجّه محمد سهامه إلى «صناعة المحتوى اللبنانية» التي بلغت مستوى غير مسبوق من الخطورة، مسمياً شخصيات معروفة مثل د. فوود شروق وكيمو وعبير الصغير وبلال حداد، مع إصراره أنهم يمثلون حالة لا مجرد أفراد، مستعيداً عبارة المفكر وعالم الاجتماع الأميركي نيل بوستمان في كتابه «التسلية حتى الموت»: «الخطر أن يتحول الترفيه إلى المنظور الذي يشاهد من خلاله كل شيء في المجتمع».

في حديث معنا، يؤكد غملوش أنه لم يفكر يوماً بردود الأفعال على مقاطعه التي تنتقد أشخاصاً محددين بالاسم، لأن رغبته في إنشاء محتوى خاص به انطلقت أساساً من إدراكه حجم التراجع الحضاري والعلمي العربي واللبناني المخيف، إلى الحدّ الذي يكاد يجعلنا مغيبين تماماً عن الساحة العلمية العالمية، وهو ما أنتج الحالة التي نراها اليوم، والتي تتحول بدورها إلى سبب للمزيد من الرداءة، وهكذا في حلقة مفرغة ودوامة لا تنتهي.

ويرى غملوش أن تحول المجتمع برمته إلى مستهلك لهذه المواد بكل ما فيها من خواء يحرمه التقدّم ويعطّل يقظته القومية والمجتمعية، مذكراً بأنه حتى الكوميديا لم تغب عن بال الإغريق حين وضعوا أسسها أنها «رسالة» قبل أي شيء وبعده.

ولا يجد غملوش الذي ورث شغف المهنة من والده الإعلامي المعروف عدنان غملوش، تعارضاً بين عمله في التلفزيون «العربي» وبين ما يقدّمه على صفحاته وحساباته الشخصية على منصات التواصل، فإدارة التلفزيون لا تضع قيوداً على حريته في هذا المجال طالما أن المحتوى الذي يقدّمه لا يتضمن أي خدش للحياء أو تجاوز أو سباب وشتائم، ويغلب عليه الطابع العلمي الذي يشكل هاجساً مشتركاً عند محمد وإدارة التلفزيون على السواء.

العلم في مواجهة «التسلية حتى الموت»

أما بالنسبة إلى الخلفية الثقافية التي تظهر بوضوح في فيديوهاته، حيث يدعم فكرته دائماً بأمثلة وشواهد من كتب عالمية متخصصة، بعيداً عن أي تكلف أو افتعال أو استعراض، فيلفت إلى أنه لم يتوقف منذ كان عمره 17 عاماً عن طرح سؤال «من أين أتى كل شيء؟» على نفسه، ولم يتوقف منذ ذلك الحين عن البحث في الفيزياء والكيمياء والرياضيات الكونية والفلسفة حتى صار الأمر طعامه وشرابه، معتبراً أن العلم يغير نظرتنا إلى الحياة ويجعلها أجمل وأبسط وأكثر ابتعاداً عن المادة.

ومن هذه الزاوية تحديداً يعود إلى آخر فيديوهاته حول صنّاع المحتوى اللبنانيين شارحاً بأن من يفكر وفق هذه الآلية لا بدّ له من أن يدق جرس الإنذار حين يكتشف أن العالم انتقل في 126 عاماً من تكريم ماري كوري عام 1900 إلى تكريم بلال حدّاد عام 2026، وأن هذا الانهيار الحضاري الذي تبدو نسبته أعلى في بلادنا سيتبعه «انقراض حضاري» عربي، إذ نصبح كما لو كنا غير موجودين ويسير العالم معنا أو من دوننا.

ويجدّد محمد تأكيده أن ما يطرحه ليس تصويباً على أشخاص، بل نقد مشروع لظاهرة متمادية وللجمهور الذي كرّسها، فبلال وسواه من صنّاع المحتوى هم أفراد وجدوا طريقاً سهلاً لجني الربح السريع فسلكوه، وهم راضون عما يقدّمونه وعما يحصلون عليه، وإن لم يحمل أي فائدة للمتلقي أو يسهم في دفع المجتمع نحو الأفضل، أما العتب، فهو على ملايين الناس الذين يهدرون وقتهم الثمين في مشاهدة شخص لا يفعل شيئاً سوى الصراخ أمام الكاميرا أو الاستثمار في الخصوصيات العائلية!

نقد المحتوى والموقف من الحرب

وفي ختام حديثه معنا، يؤكد محمد الذي خصّص كثيراً من إطلالاته للإضاءة على جرائم العدو، أنّ ما يربطه بالجنوب ليس انتماءه إلى بلدة جباع التي تقع جغرافياً ضمنه، بل هو حصراً تجذّر فكرة العداء لكيان الاحتلال «أكبر قاتل في التاريخ البشري» عند الجنوبيين ومواجهتهم له على الدوام ورفضهم الاحتلال والإبادة، مشيراً إلى أنّ موقفه تجاه الكيان تشكل بوجهه الحالي بعد الإبادة في غزة التي تركت أثراً بالغاً في نفسه.

السريع

أمل عرفة من فلسطين إلى دير الزور

تعود أمل عرفة إلى الساحة الفنية قريباً، وهذه المرة ليس بعمل درامي، بل بمشروع غنائي سيُطرح قريباً في الأسواق. فقد كشفت النجمة السورية، في تصريحات إعلامية، أنها تستعد لطرح أغنيتين باللهجتين الفلسطينية والديرية، نسبة إلى أهالي دير الزور شرقي سوريا. ولفتت عرفة إلى أن الأغنية الأولى ستُطرح في 25 أيلول (سبتمبر) الحالي بعنوان «مساحة»، وهي باللهجة الفلسطينية، كتب كلماتها ولحنها فرح سليمان. وصُوّرت الأغنية في لبنان على طريقة الفيديو كليب، بإشراف المخرج إيلي فهد. أما الأغنية الثانية، فتحمل عنوان «خيل»، وستُطرح أمام الجمهور في تشرين الأول (أكتوبر) المقبل. الأغنية من كلمات الشاعر عدنان عودة وألحان وسيم أبا زيد، وصُوّرت على طريقة الفيديو كليب في دمشق، بإدارة المخرج كرم علي. ولم تكشف عرفة عن تفاصيل العملين أو المفاجآت التي تحضّرها في مشروعها الجديد، مكتفية بالتأكيد أنّ الأغنيتين ستكونان بعيدتين عن النمط الغنائي الذي عُرفت به منذ دخولها عالم الفن.

على الصعيد الدرامي، لم تعلن عرفة بعد مشاركتها في سباق رمضان 2027. لكن يتردد في الأوساط الفنية أن النجمة السورية تلقت عروضاً للمشاركة في أعمال ستُعرض خلال شهر الصوم، من دون أن تستقر، حتى اليوم، على العمل الذي ستطل من خلاله. وكان مسلسل «مطبخ المدينة» (كتابة علي وجيه وسيف رضا حامد، وإخراج رشا شربتجي) من أبرز الأعمال التي شاركت فيها عرفة، وعُرض خلال شهر رمضان 2026.

رزان جمال ترفع صوتها للجنوب

نادراً ما تظهر رزان جمال في مقابلات تتطرق فيها إلى القضايا السياسية. لكن في إطلالتها الأخيرة، رفعت الممثلة اللبنانية صوتها ضد ما يجري في جنوب لبنان. وحلّت جمال ضيفة على برنامج «بيناتنا»، الذي يقدّمه ريان حايك عبر منصاته على مواقع التواصل الاجتماعي، ووصفت الوضع في الجنوب بأنه «مجزرة». وتحدثت بطلة مسلسل «الثمن» بحرقة عمّا يجري، قائلة «يلي عم يصير بجنوب لبنان مجزرة، ومش مسموح يلي عم يصير. في ناس عم تنمحي، الصحافة، الإسعاف، البيوت، الطبيعة، ناس ما خصها عم تنمحي، والهاشي كتير بوجعني».

وأضافت الممثلة «يلي بزعلني أكتر شو بعض اللبنانيين عم بيقولوا، وقدّيش في كراهية بقلوبن. وقتها شو الفرق بينا وبين عدونا؟ إذا بدّو يستهدف شخص، بنزّل بناية كلّها». وختمت حديثها بالتشديد على أهمية التنوع في لبنان، قائلة «أحلى شي في الشعب اللبناني هو التنوع، هو قوة هيدا البلد».

وتُعدّ هذه من المرات القليلة التي تتحدث فيها جمال بهذه الصراحة عن قضية سياسية وإنسانية. وجاء موقفها واضحاً في التضامن مع أبناء بلدها المتضررين من الأحداث في جنوب لبنان. بهذه التصريحات، اختارت رزان جمال الخروج عن صمتها تجاه ما يجري في الجنوب، مستخدمة حضورها الفني والإعلامي للتعبير عن موقفها والتشديد على وحدة اللبنانيين في مواجهة الانقسامات.

«يحيى هذه أرضك»: لحظة مؤلمة على الهواء مباشرة

«يحيى، هذه أرضك». بهذه العبارة، تلقّى يحيى نافع المذيع في «التلفزيون العربي» القطري، على الهواء مباشرة خبر تجريف الاحتلال الإسرائيلي أرضه في نعلين، غرب رام الله في الضفة الغربية. جاءت اللحظة خلال متابعة نافع تطورات الأوضاع في فلسطين المحتلة، حين كان فادي العصا مراسل «التلفزيون العربي»، ينقل مباشرة عمليات التجريف في المنطقة، في ظل التوسع الاستيطاني على الأراضي الفلسطينية.

وخلال رسالته، توجّه العصا إلى نافع قائلاً «بعد الجدار وبعد السياج يقوم جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون بعمليات تجريف في هذا المكان. يحيى، هذه أرضك التي تتم فيها عمليات التجريف. كانت ثلاث جرافات، الآن خمس جرافات تعمل على قدم وساق في هذه المنطقة المطلة. أنت تعرفها تماماً، وبالتالي لو كنت هنا لتحدثنا معك لأنك أول المتضررين من عمليات التجريف التي تتحدث هنا لك ولعائلتك. وهذه مفارقة غريبة أن تكون على الهواء مباشرة أنت كمقدم أخبار عبر شاشة «التلفزيون العربي»».

من جانبه، عبّر يحيى نافع عن ألمه إزاء ما يعانيه الفلسطينيون، وعلّق عبر صفحته على منصة X قائلاً «هكذا يصحو الفلسطيني ليكتشف أن أرضه التي ورثها أباً عن جد قد صودرت، أو أن بيته الذي بناه بكده وعرق جبينه قد هُدم، بدون سابق إنذار ودون أي مبرر». وأضاف «هذه ليست مجرد أخبار نقرؤها وننقلها من الميدان، فخلف كل بيت يُهدم عائلة وسنوات شقاء وذكريات، وخلف كل أرض تُصادر حياة وذاكرة ومصدر رزق ومستقبل». وشدّد نافع على أن ما حدث معه يتجاوز تجربته الشخصية، قائلاً «ليست قصة شخصية معزولة، هذا الواقع بات مشهداً يومياً. لا سيما في الضفة الغربية التي يتبادل فيها المستوطنون وجيش الاحتلال الأدوار بشكل ممنهج لسلب الأرض والممتلكات وقتل الفلسطينيين وإفقارهم ومحاولة تهجيرهم».

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الجمعة 18 أيلول 2026 العدد 5878

يحدث في دمشق الآن

لجين إسماعيل: شقيقي في قبضة الأمن العام

بعد عام ونصف عام على اختفاء شقيقه، كسر الممثل السوري لجين إسماعيل صمته، معلناً أنّه محتجز لدى الأمن العام من دون تهمة معلنة أو تواصل مع عائلته ومحاميه. شهادته لم تتوقف هنا، إذ تحدّث أيضاً عن مصادرة منزل عائلته في دمشق، في قضية أثارت تفاعلاً واسعاً على المنصات السورية

رشا فرج

بعد نحو سنة ونصف سنة من الصمت على اختفاء شقيقه، خرج الممثل السوري لجين إسماعيل، المعروف بأدواره في أعمال تاريخية عربية، منها «الفاروق» (حاتم علي ـ 2012) و«معاوية» (أحمد مدحت ــ 2025)، في مقطع فيديو نشره على حسابه على إنستغرام، مؤكداً أنّ شقيقه معتقل لدى الأمن العام السوري، من دون السماح لعائلته بمعرفة مكان احتجازه أو تمكين محاميه من الوصول إليه، ولا توجيه أي تهم إليه، وفق ما قاله إسماعيل.
وكانت العائلة تعتقد أنّ شقيقه تعرّض للخطف، قبل أن تتوصل، بعد عرض مبالغ مالية على الخاطفين، إلى أنه محتجز لدى السلطات السورية.

الممثل السوري لجين إسماعيل

من اختفاء الشقيق إلى مصادرة المنزل

وفي وقت تستعد فيه شركات الإنتاج والممثلون للإعلان عن أعمالهم الجديدة لموسم رمضان المقبل، ظهر إسماعيل في فيديو يحكي فيه تجربته مع «النظام الحالي» في سوريا، بوجه وصوت متعبين، ولا سيما بعد حادثة جديدة طاولت عائلته المقيمة في منطقة المزة في دمشق. إذ قال إنّ الأمن العام طوّق الحيّ، قبل أن يُخرج شقيقتيه من منزل العائلة، ويعلن عن مصادرة المنزل والاستيلاء عليه، من دون توضيح الأسباب.
وسرعان ما تفاعل الجمهور والمنصات الرقمية مع الفيديو، بين متعاطف يناشد السلطات إيجاد حلّ للأزمة التي يمر بها الممثل السوري وعائلته، وآخرين يتساءلون عن أسباب صمته طوال هذه المدة. كما شارك المخرج السوري جود سعيد الفيديو، وعلّق عليه: «لجين صديقي وحبيبي، القلب معك»، فيما كتب الممثل مصطفى الخاني «الله يصبركم ويفرج همكم ويرجع أخوك ويرجع بيتكم بأقرب وقت يا رب».
وكان إسماعيل، الذي كانت آخر بطولاته في مسلسل «تحت الأرض: موسم حار» في رمضان الماضي إلى جانب مكسيم خليل، قد أثار جدلاً واسعاً على إثر مشاركته في إحدى التظاهرات المنددة بارتفاع الأسعار في دمشق بداية العام الجاري.
وقد واجهت مشاركته هجوماً من جمهور السلطة الحالية في سوريا وناشطيها، الذين أعادوا تداول مشهد من أحد الأفلام التي شارك فيها إسماعيل، وهو فيلم «رد القضاء» للمخرج نجدة أنزور، أدّى فيه دور أحد ضباط الشرطة السورية الذين حوصروا داخل سجن حلب المركزي على يد فصائل مسلحة.

المفكرة

«عالقمر» يستعيد موسيقى الصعيد

■ في تجربة تمزج بين الموسيقى الشعبية في صعيد مصر والتقاليد الصوفية، يقدّم «عالقمر» أمسية موسيقية بعنوان «صعيدي مصري»، تجمع أبانوب (الصورة) وزياد سحّاب، يوم الإثنين 21 أيلول (سبتمبر) في «مترو المدينة».
ينطلق العرض من الإيقاعات الترابية والحيوية والألحان التي تميّز موسيقى الصعيد، ولا سيما حضور آلة الأرغول والآلات النفخية الشعبية، ليتقاطع معها طقس الذكر الصوفي بما يحمله من تكرار وإيقاع وحالة وجدانية، في بناء موسيقي أصلي يستعيد روح التراث الشعبي ضمن مقاربة حديثة قائمة على الطرب والأداء الحي.
وتوصل التجربة التراث الاحتفالي لموسيقى صعيد مصر بالموسيقى المعاصرة، من خلال مساحة تتجاور فيها الإيقاعات الشعبية مع النزعة التجريبية، وتتحول العناصر المستمدة من حلقات الذكر والموروث الموسيقي الصعيدي إلى مادة لأداء مسرحي حي.
«صعيدي مصري»: الإثنين 21 أيلول (سبتمبر) - الساعة 9:00 مساءً - «مترو المدينة» (كليمنصو). للاستعلام: 76/309363

جبيك ترقص على أنغام بوينس آيرس

■ يختتم «مهرجان بيبلوس للتانغو» دورته الحادية عشرة بأمسية موسيقية راقصة، تحتفي بروح بوينس آيرس وشغف التانغو، لتجتمع الموسيقى الحية والرقص، يوم الأحد 27 أيلول (سبتمبر) في ساحة «الأونسكو».
تشارك في الحفلة فرقة موسيقية تضم أنطوان ديب على الأكورديون، وإيلي حردان على البيانو، وماريو الراعي على الكمان، وبشير سكر على الكونترباص، ولويس زيني على الإيقاع. كما يشارك في الأمسية عدد من راقصي التانغو، هم ياميلا أوتيدا ورامون دياز، إلى جانب إيناس بريجان وباسل أبو سمرا، ويوليا أورفانتسيفا ومازن كيوان، فيما تحضر رانيا الحاج كضيفة شرف خاصة.
تنظّم الحفلة بالتعاون مع كلية الموسيقى في «جامعة الروح القدس - الكسليك» وبلدية جبيل، وتجمع بين الأداء الموسيقي والرقص، ليكون ختام المهرجان احتفالاً بالفن والثقافة في المدينة التاريخية.
«اختتام مهرجان بيبلوس للتانغو»: الأحد 27 أيلول (سبتمبر) - الساعة 8:00 مساءً - «ساحة الأونسكو» (جبيل). للاستعلام: 09/546888

أسامة غندور يعود إلى المدينة

■ ما الأثر الذي يتركه المكان والظروف المحيطة بالفرد في تطوّر لغته البصرية؟ هذا ما يقدمه الفنان اللبناني - الكندي أسامة غندور في معرضه الفرديّ بعنوان «حتميّ»، المستمر حتى 21 أيلول (سبتمبر) في فضاء «Rebirth Beirut».
يضم المعرض مجموعة من اللوحات والأعمال

على الورق التي أنجزها خلال مرحلة تحوّل في ممارسته الفنية، وينطلق من أعمال أنجزها غندور في بيروت على أقمشة قطنية سوداء خلال فترة اتسمت بالحرب وعدم اليقين، قبل أن ينتقل في باريس إلى أسطح أكثر خفة وإضاءة. وبين المرحلتين، لا يظهر العمل كمسار ثابت أو كسلسلة مغلقة، بل كممارسة فنية مستمرة في التحوّل وإعادة التشكل.
وتتجاور اللوحات والأعمال الورقية بوصفها آثاراً لمسار مفتوح، تتبدل فيه الخامات والأسطح والألوان بالتوازي مع انتقال الفنان بين مدينتين وتجربتين. ويحمل المعرض، أثراً من علاقة غندور ببيروت، المدينة التي يعود إليها العمل بعد فترة من التطور خارجها، لتصبح أعماله جزءاً من فضائها من جديد.
«حتميّ»: حتى 21 أيلول (سبتمبر) - من 3:00 عصراً حتى 7:00 مساءً - «Rebirth Beirut» (الجميزة). للاستعلام: 81/111004

على بالي

أسعد أبو خليل

مَن كان سيصدِّقُ لو قلنا له/لها قبل عشْر سنوات: 1) إنّ ثروة الرئيس الأميركي ستزدادُ بضعة مليارات وهو في الحُكم نتيجة قرارات وتحالفات عقدها زادت مِن رصيده؟ 2) إنّ الرئيس سيقبلُ هِبة طائرة رئاسيّة مجهّزة من دولة أجنبيّة؟ 3) إنّ الرئيس الذي عارض الحروب الأميركيّة في الشرق الأوسط (وعارض حرب العراق في بدايتها وسخِر من بوش بسبب شنّها) سيُجَرّ إلى حربٍ لا فكاكَ منها ضدّ إيران لأنّ نتّانياهو (الذي فشل في جرّ كلّ رئيس أميركي إلى الحرب منذ بوش) جرّه إلى الحرب بشعاراتٍ مختلفة؟ 4) إنّ كبرى شركات المحاماة في نيويورك ستغيّرُ من مسارها وستقطع الطريق على دعاوى تضرّ ترامب وصحبه لأنّ ترامب استخدم الحكومة الفيدراليّة في تهديدها، وإنّها ستقبل بدفْع ملايين الدولارات في طلب الغفران والطاعة؟ 5) إنّ الجامعات الأميركيّة (في عهد بايدن، وترامب خصوصاً) ستقمع حريّات التعبير في حرمها لحماية إسرائيل من الأذى اللّفظي، وإنّ حقوق الطلّاب ستُعلّق وذلك لأنّ التعبير عن حبٍّ فلسطين وشعبها سيُعدُّ كلاماً معادياً لليهود واليهوديّة؟ 6) إنّ كبرى الجامعات الأميركيّة، مثل كولومبيا وحتى هارفرد، سترضخ لضغوط ترامب وذلك من أجل تغيير المناهج وصرْف أساتذة وحلّ طواقم دوائر دراسات الشرق الأوسط بطلب من الحكومة الفدراليّة؟ 7) إنّ الأبحاث العلميّة، بما فيها الطبيّة، ستتضرّر في كبرى الجامعات لأنّ الحكومة الفدراليّة ستحرم الجامعات من تمويل الأبحاث لأنّ الحُكم غير راض عن تعبيرات ضدّ إسرائيل في الجامعات؟ 8) إنّ الحزب الديموقراطي سيقف صامتاً أو ميّتاً فيما يقوم ترامب بتغيير كلّ أسس النظام السياسي (على علّاته، وهي كثيرة) المُتعارف عليه أميركيّاً؟ 9) إنّ الحكومة الفدرالية ستنفّذ طلبات إسرائيل في حثّ شركات التواصل العملاقة لحظْر ومنْع ومعاقبة الكلام الذي يمكن أن يسيء إلى بروباغندا آلة الحرب الإسرائيليّة؟ 10) إنّ الحكومة الأميركيّة ستفرض على الصين بَيع شركة تيك توك لأنّ متابعيها كانوا متعاطفين مع ضحايا الإبادة في غزة؟ 11) إنّ ترامب سينجح في فرْض بَيع شركة سي بي إس وغيرها لضمان مضمون إسرائيلي الوُجهة؟

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com